جامعة المنصورة
كليـة الآداب

الإتـجار بالبـشر : تحـلـيل سسـيولـوجـي

إعـــداد
غادة جمال المرسي حسن
دكتور في الآداب – علم الإجتماع
كلية الآداب ـ جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثالث والسبعون – أغسطس ٢٠٢٣

الإتـجار بالبـشر : تحـليل سسـيـولـوجـي

غادة جمال المرسي حسن

دكتور في الآداب – علم الإجتماع

كلية الآداب ـ جامعة المنصورة

ملخص البحث

إستهدفت الدراسة الراهنة إلي التعرف علي ماهية الإتجار بالبشر وخصائصه، والقاء الضوء علي أنماط وأشكال الإتجار بالبشر ، والكشف عن العوامل الإجتماعية والإقتصادية الكامنة وراء الإتجار بالبشر ، وكذلك رصد الآثار الإجتماعية المصاحبة لهذه الظاهرة ، بالإضافة إلي وضع تصور مقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر ، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، كما إعتمدت علي دراسة الحالة ، والمقابلة بوصفهما أدوات لجمع البيانات ، حيث تم تطبيق دراسة الحالة علي عينة من ضحايا للإتجار بالبشر بلغت (١٥) حالة ، بإختلاف فئاتهم الإجتماعية وأوضاعهم الإقتصادية والمهنية والمستوي التعليمي ، وهم مقسمين إلي : " عدد ١٢ حالة " تعرضت للإستغلال الجنسي ولزواجات القاصرات والعمل القسري وهم من الحالات المستفيدة لخدمات مديرية التضامن الإجتماعي بالدقهلية " خط نجدة الطفل ـ مركز إستضافة المرأة المعنفة ـ المؤسسات الإيوائية " ، و"عدد ٣ حالة " تعرضت للإتجار في الأعضاء البشرية " بيع الكلي "، وهم من الحالات المترددة بمركز الكلي والمسالك البولية بالمنصورة ، إلي جانب إجراء (٥) مقابلات علي عينة من الخبراء والمتخصصين بظاهرة الإتجار بالبشر .

أما عن نتائج الدراسة الميدانية فقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج ذات الصلة بموضوعها الأساسي ، وذلك علي النحو التالي :

١ـ صعوبة إستخدام المؤشرات الرقمية لقياس ظاهرة الإتجار بالبشر ، حيث لا يوجد معلومات إحصائية دقيقة بهذا الشأن ، كما أن عمليات الإتجار بالبشر تتم بسرية تامة .

٢ـ تتمثل عناصر الإتجار بالبشر في ثلاث عناصر هي السلعة (البشر) الضحايا ، التاجر (المستغل) ، و(الوسيط) أو السمسار .

٣ـ تتنوع وتتباين أنماط وأشكال الإتجار بالبشر للأفراد الضحايا يتمثل في : " الإستغلال الجنسي ، زواج القاصرات ، المتاجرة في الأعضاء البشرية ، والعمل القسري " .

٤ـ تنامي أشكال مستحدثة من الإتجار بالبشر ولا سيما تلك المعتمدة علي أدوات الجريمة الإلكترونية .

٥ـ تتمثل خصائص الأفراد الضحايا في : الإناث هن أكثر وقوعا كضحايا لظاهرة الإتجار بالبشر أكثر من الذكور ، وأن الفئة الأكثر تعرضا للإتجار بالبشر هي الفئة العمرية من (٨ إلي ٤٥ سنة) ، وهؤلاء الأفراد الضحايا ينتمون إلي أسر كبيرة الحجم ، غير مستقرة .

٦ـ ينتمي الأفراد الضحايا لمجتمعات قروية ، ويعود ذلك لكون هذه المجتمعات غالبا ما تتميز بالفقر والجهل وإنخفاض معدلات التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وإنتشار ثقافات وعادات وتقاليد مغايرة عن مجتمع المدينة تدفع الأفراد إلي وقوعهم فريسة للمتاجرة بهم .

٧ـ ينعكس المستوي التعليمي المتدني للأسرة سلبا علي أفراد الأسرة عموما ، وعلي أطفالها علي وجه الخصوص ، فكلما إرتفع المستوي التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع أفرادها كضحايا للإتجار بالبشر ، والعكس .

٨ـ محدودية الوعي بالإتجار بالبشر لدي الفئات الأقل حظا في التعليم .

٩ـ ينتمي الأفراد الضحايا إلي أسر ذات مستوي إقتصادي متدني .

١٠ ـ تعرض الأفراد الضحايا لأنماط متنوعة من العنف الجسدي ، أبرزها الضرب ، والإهمال ، الكسور والحروق ، كما تعرضوا لأنماط من العنف اللفظي من أبرزها السب والشتائم ، وأيضا تعرضوا لطائفة من الإساءات الجنسية والجسدية من أبرزها الزواج العرفي ، الطلاق ، الحمل وإنجاب أطفال بطريقة غير شرعية .

١١ـ يعاني الأفراد ضحايا الإتجار بالبشر من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين ، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة ، لذا يؤدي تعرضهم للضغوط إلى إرتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الفصام ، الإكتئاب ، القلق واضطرابات الشخصية ، الإحساس بأنهم عبء ثقيل على أسرهم ، كذلك الشعور بالدونية .

١٢ـ يؤدي الإتجار بالبشر إلي ضعف الروابط الأسرية والإجتماعية بين أفراد المجتمع ، وعدم تنشئة الأطفال تنشئة سوية ، وإرتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع ، كما يؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة بالمجتمع من غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق .

Abstract:

The current study aimed at identifying the nature and characteristics of human trafficking, shedding light on the patterns and forms of human trafficking, revealing the social and economic factors behind human trafficking, as well as monitoring the social effects associated with this phenomenon, in addition to developing a proposed vision to reduce the spread of the phenomenon of trafficking In human beings, the study used the analytical descriptive approach, and relied on the case study and the interview as tools for data collection, where the case study was applied to a sample of (15) victims of human trafficking, with different social groups, economic and professional conditions, and educational level, and they are divided into: Number 12 a case "subjected to sexual exploitation, underage marriages and forced labor, and they are among the beneficiaries of the services of the Directorate of Social Solidarity in Dakahlia" Child Helpline - Abused Women's Hosting Center - Shelter Institutions", and "3 cases" subjected to trafficking in human organs "kidney sale", and they are from Center cases Kidneys and urinary tract in Mansoura, in addition to conducting (5) interviews on a sample of experts and specialists in the phenomenon of human trafficking.

As for the results of the field study, the study resulted in some results related to its main topic, as follows:

1- The difficulty of using digital indicators to measure the phenomenon of human trafficking, as there is no accurate statistical information in this regard, and human trafficking operations are carried out in complete secrecy.

2- The elements of human trafficking are represented in three elements: the commodity (human beings) the victims, the trader (the exploiter), and the (intermediary) or the broker.
3- The patterns and forms of human trafficking for individual victims vary and vary, represented in: "sexual exploitation, marriage of minors, trafficking in human organs, and forced labor".
4- The growth of new forms of human trafficking, especially those based on electronic crime tools.
5- The characteristics of individual victims are represented in: females are more victims of human trafficking than males, and that the most vulnerable group to human trafficking is the age group (8 to 45 years), and these individual victims belong to large, unstable families.
6- The individual victims belong to rural communities, and this is due to the fact that these communities are often characterized by poverty, ignorance, low rates of social and economic development, and the spread of cultures, customs and traditions different from the city society, which push individuals to fall prey to being trafficked.
7- The low level of education of the family reflects negatively on the family members in general, and on their children in particular.
8- Limited awareness of human trafficking among the less fortunate in education.
9- The individual victims belong to families with a low economic level.
10- The individual victims were subjected to various types of physical violence, most notably beatings, neglect, fractures and burns. They were also subjected to types of verbal violence, most notably insults. They were also subjected to a range of sexual and physical abuse, most notably common-law marriage, divorce, pregnancy and the birth of children illegally.
11- Individuals who are victims of human trafficking suffer from emotional deprivation from the tenderness of their parents, and deprivation from living the childhood stage, so their exposure to pressure leads to a regression to this stage in the form of mental illnesses such as schizophrenia, depression, anxiety and personality disorders, the feeling that they are a heavy burden on their families, as well as the feelinginferiority.
12- Human trafficking leads to weak family and social ties between members of society, failure to bring up children in a proper upbringing, and a high rate of illiteracy among members of society, it also leads to an increase in crime rates in society, such as money laundering, drug smuggling, and forgery of documents.

المقدمـــة :

بات إلاتجار بالبشر يؤرق ويستقطب الضمير الإنساني في الآونة الأخيرة ، ذلك أنه يعتبر شكلا من أشكال الرق المعاصر ، كما يعد إنتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية . يعتبر الإتجار بالبشر ظاهرة إجتماعية شاع إنتشارها خلال الأونة الأخيرة ، وهي لا تقتصر علي دولة معينة ، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول ، وهي تختلف في صورها وأنماطها من دولة إلي أخري ، طبقا لنظرة الدولة لمفهوم الإتجار بالبشر، ومدي إحترامها لحقوق الإنسان ، ووفقا لعاداتها وتقاليدها وثقافتها ، والتشريعات الجنائية النافذة فيها في هذا المجال ، والنظام السياسي المتبع بها .

ولا نستطيع حصر الأنماط والأشكال التي يمكن أن تتخذها ظاهرة الإتجار بالبشر ، ولكن ما يمكن الجزم به هو أن هذه الأنماط ، وتلك الأشكال تتطور بسرعة فائقة ، وفي إتجاه تصاعدي في ظل العولمة Globalization وثورة الإتصالات والمعلومات . ومما يشير إلي خطورة هذه الظاهرة هو إنها تمثل ثالث مصدر للحصول علي الأموال عن طريق الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات Drugs ، وتجارة السلاح Guns ، حيث يحصد من ورائها بلايين الدولارات سنويا . لذا تسعي المنظمات الدولية والاقليمية في العديد من المحافل الدولية إلي عقد المؤتمرات والندوات الدولية ، لوضع الأسس والمعاييرمن أجل التغلب والحد من هذه الظاهرة ، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف ، فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر ، وحث الدول المختلفة علي سن التشريعات الداخلية بها التي تجرم الوقائع المختلفة لصور الإتجار بالبشر ، ومتابعة الجهود المبذولة من كل دولة للحد من هذه الظاهرة . وأخيرا ، إن الآثار العديدة والمدمرة لظاهرة الإتجار بالبشر تكشف عن الخطورة الإجرامية لدي المتاجرين بالبشر ، إذ يمتهنون التجارة في البشر وهو مايشير إلي وجود خلل نفسي لديهم ، كما تشير هذه الظاهرة إلي ضعف

حال الضحية التي تدفعها الظروف إلي الخضوع لعصابات وسماسرة الإتجار بالبشر كسلعة تباع وتشتري ، كما تكشف عن ضعف المجتمع في مواجهة هذه الظاهرة .

أولا : مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة في إنتشار وشيوع ظاهرة خطيرة يشهدها المجتمع ، وتتمثل في وجود أعداد كبيرة من الضحايا لنمط إجرامي يعرف بالإتجار بالبشر ، ومما يشير إلي خطورة هذه الظاهرة هو تعاظم حجمها وفقا لما أشارت إليه تقارير المنظمات الدولية ، فقد تضمنت التقارير الإشارة إلي إحصائيات تشير إلي أرقام خطيرة ، تؤكد علي إنتشار هذه الظاهرة ، فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية إلي أن أكثر من ١٢ مليون شخص يقعون كضحايا للسخرة والعبودية . (١) كما قدرت منظمة العمل الدولية في آخر إحصائياتها عدد الأشخاص الواقعين في نطاق الإتجار بالبشر بمختلف أشكاله ١٢ مليون وخمسمائه ألف منهم ٢,١ مليون طفل ، وأن أرباح إستغلال النساء والأطفال جنسيا تقدر حوالي ٢٨ مليار دولار سنويا ، بينما تقدر أرباح العمالة الإجبارية بحوالي ٣٢ مليار دولار سنويا ، وتؤكد المنظمة أن ٩٨% من ضحايا الإستغلال الجنسي هم من النساء والفتيات ، وهو ما أكدت عليه تصريحات رئيس منظمة الإنتربول في المؤتمر الدولي الأول للإنتربول لمكافحة الإتجار بالبشر . (٢)

كما توضح بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه لا توجد منطقة في العالم بمأمن من هذه الجريمة وتداعيتها ، إذ يتم الإتجار بالأشخاص في ١٢٧ دولة ، وأنه يوجد ١٦١ دولة تتأثر بهذه التجارة . (٣)

وفي تقرير صادر عن الخارجية الأمريكية في ١٧ يونيو ٢٠٠٩ أسفر عن العديد من الحقائق حول إستفحال ظاهرة الإتجار بالبشر وإنتشارها في العديد من بلدان العالم ومن بينها مصر خاصة بعد اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية وغيرها من المتغيرات التي أسهمت بدور في ظهور جريمة الإتجار بالبشر ، ويشير التقرير السنوي العاشر الصادر عن وزارة الخارجية الإمريكية عام ٢٠١٢ إلي أن ضحايا الإتجار بالبشر قد بلغ عددهم ١٥ مليون وخمسمائة ألف شخص في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ . (٤)

كما أشار تقرير منظمة Unicef أن عدد الأطفال أقل من سن ١٨ الذين كانوا محلاً لجرائم الإتجار بالبشر يقدر بحوالي مليون ومائتي ألف طفل وطفلة سنوياً ، يتم استخدامهم في تجارة البغاء ، وهو مايسمي بظاهرة " السياحة من أجل ممارسة الجنس مع الأطفال " . (٥)

وفي إطار التحليل السسيولوجي الذي تقدمه الدراسة الراهنة تثار مجموعة من المتغيرات الهامة ذات الصلة بالقضايا البحثية ، والتي تثير في ذات الوقت مجموعة من التساؤلات الفرعية الهامة التي تعبر عن مجمل المحاور الرئيسية لهذه الدراسة ، ويمكن تحديد المشكلة البحثية في وقوع بعض الأفراد ضحايا للإتجار بالبشر ، لذا تسعي هذه الدراسة إلي التحليل السسيولوجي لهذه الظاهرة ، سعيا إلي وضع تصور مقترح للحد من إنتشار الإتجار بالبشر و مواجهة هذه الظاهرة .

ثانيا : أهمية الدراسة :

هذا ، وتحاول الدراسة الراهنة التحليل السسيولوجي لظاهرة الإتجار بالبشر ، والتي تجاوزت في السنوات الأخيرة قدرات الحكومات والمنظمات الدولية ، وأصبحت نوعاً معاصراً من الاسترقاق ، وتشكل تهديداً حقيقياً لشرائح إجتماعية واسعة ، وعلي الأخص الفئات الضعيفة والمهمشة ، كما هو شأن الأطفال القصر والإناث الصغار ، والأسر الفقيرة المعدومة التي تعاني من إنخفاض الدخل والظروف الإجتماعية المتدنية ، ولذا تهتم الدراسة بتحديد ملامح الإتجار بالبشر بمختلف أنماطه وأساليبه والآثار النفسية والإجتماعية والإقتصادية ...إلخ لضحاياه ، وكشف بعض الغموض الذي يعتريه، خاصة مع غياب أية معلومات رسمية ، وإن وجدت فإنها لا تعكس الواقع الحقيقي للإتجار بالبشر، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لبعض الحالات ضحايا الاتجار بالبشر ، مما يسهم في وضع تصور مقترح قد يساعد كافة الجهات المعنية وواضعي السياسات وصانعي القرار لإيجاد طرق فعالة لمكافحة هذه الظاهرة .

ثالثا : أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيسي يتمثل في إلقاء الضوء علي ظاهرة الإتجار بالبشر والتحليل السسيولوجي لها. ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي أهداف أخري فرعية منها :

١. التعرف علي ماهية الإتجار بالبشر وخصائصه .
٢. القاء الضوء علي أنماط وأشكال الإتجار بالبشر .
٣. الكشف عن العوامل الإجتماعية والإقتصادية الكامنة وراء الإتجار بالبشر .
٤. رصد الآثار الإجتماعية المصاحبة لهذه الظاهرة .
٥. وضع تصور مقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر .

رابعا : تساؤلات الدراسة :

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من الإجابة عن التساؤلات الأتية :

١. ماهية الإتجار بالبشر وخصائصه وعناصره ؟
٢. ما أنماط وأشكال الإتجار بالبشر ؟
٣. ما العوامل الإجتماعية والإقتصادية الكامنة وراء الإتجار بالبشر ؟
٤. ما الآثار الإجتماعية المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر ؟
٥. ما التصور المقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر ؟

خامسا : مفاهيم الدراسة :

- **مفهوم الإتجار بالبشر Human trafficking**

عرف **بروتكول الأمم المتحدة** الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال ، الإتجار بالبشر بأنه " تجنيد ونقل وإيواء أو إستقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو إستخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والإختطاف والتزوير والخداع وسوء إستخدامات السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو إستلام دفعات مالية أو خدمات للحصول علي موافقة الشخص علي أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل إستغلاله . ويتضمن الإستغلال في حده الأدني إستغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال أخري من الإستغلال الجنسي ، أو الإكراه علي العمل أو الخدمات ؛ الأشغال الشاقة الإجبارية ، أو بيع الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو التسول ". (٦)

كما عرفت **منظمة العفو الدولية** الإتجار بالبشر بأنه " إنتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص والكرامة والتحرر من العبودية وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن والأمن " . (٧)

التعريف الإجرائي الذي تتناولة الدراسة لمفهوم الإتجار بالبشر فيقصد به كافة الأفعال التي تقع علي النساء أو الرجال أو الأطفال ، أو علي أحد أعضائهم دون رضائهم ، والتي تحيلهم إلي ضحايا ، بقصد إستغلالهم في أعمال جنسية أو زواج القاصرات أو العمل القسري أو المتاجرة بأعضائهم البشرية ، مقابل أجر أو بالقوة أو الخداع أو الإكراه أو إستعمال السلطة ، في إطار من السرية ، ويكون الإستغلال من الأقارب أو من خلال أشخاص يستغلون الظروف الإجتماعية أو الإقتصادية التي يمر بها هؤلاء الضحايا ، لحملهم علي إتيان سلوك معين ، بقصد إشباع رغبة أو تحقيق ربح مادي من ورائهم ، مما يجعلهم فريسة للإستغلال ، ووقوع الضرر عليهم سواء بدني ، أو عقلي ، أو نفسي ، والحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم ، مما يترتب عليه هدم كيان الأسرة وتفكيكها ، وتفشي للأمراض ، وإنتشار العنف ، وفقدان الأمن ، وتفشي الفساد بين أفراد المجتمع .

سادسا : الإتجاهات النظرية للدراسة

- **النـظريـة البنائية الوظيفيـة Theory of Functional structure**

تستخدم النظرية الوظيفية مجموعة كبيرة من المفهومات من بينها مفهوم البناء structure والوظيفة Function والنسق والنظام والدور والقيم والمعايير ، وهذه المفهومات تشكل إطاراً تصورياً لهذه النظرية.(٨)

كما تنطلق الوظيفية من مجموعة قضايا مترابطة فهي تسلم بأن المجتمع يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل ، ومعني ذلك أن المجتمع عبارة عن نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة والمترابطة التي تسهم في تحقيق تكامله ، غير أن تكامل الأجزاء "الأنساق الفرعية " لا يتم علي نحو مثالي(٩) . وأن أجزاء النسق يمكن أن يحدث لها تعارض

وتخلخل في بعضها من حيث علاقتها بالأجزاء الأخري ، ولذلك يأتي دور النسق الأكبر الذي يحاول إعادة الإنسجام بينها دون حدوث أي تغير مضاد في علاقة الأجزاء ببعضها . (١٠)

ويعتبر مفهوم النسق مفهوما محورياً في نظرية بارسونز Barswnz الوظيفية ، يرتبط معناه إرتباطاً مباشراً بمفهوم البيئة . فقد مكن مفهوم النسق الفرعي Subsystem – بارسونز من التعامل مع الأفراد في علاقته بالبيئة ، فالنسق الاجتماعي يحتوي علي مجموعة عوامل إجتماعية متصارعة لكل منها ثقافته وقيمه الخاصة ، أو هو كيان صنعته الإنسانية تحاول الجماعات الإجتماعية والطبقات من خلاله أن يكون لها هويتها الخاصة داخل الكل الإجتماعي . ويميل كل نسق إلي أن يحقق تماسكاً كاملاً يقوم علي أساس توازن داخلي يخضع بإستمرار للتغيير أو كما أطلق عليه بارسونز التوازن المتحرك (١١) ، ويستكمل باريتو Baritu أفكار النظرية البنائية الوظيفية ، حيث تصور المجتمع علي أنه نسق System يتكون من مجموعة الأجزاء التي تعمل بصورة متساندة ، وإذا تغير أحد الأجزاء فسوف يستلزم بالضرورة تغير من جانب الأجزاء أو العناصر الأخري لنتج عن ذلك تغير في الكل معاً ، ولقد إستخدم باريتو أيضاً كثير من المفاهيم السوسيولوجية للمدرسة البنائية الوظيفية ، وخاصةٍ مفهوم التوازن Equilibrium وإعتبره مفهوماً رئيسياً في دراسته وتحليله بطبيعة الظواهر الإجتماعية ، ويرجع باريتو Baritu طبيعة التغير الذي يحدث علي النسق (المجتمع) إلي مجموعة من العوامل أو الظروف الخارجية من أهمها :

١ : العوامل الخارجية التي تكون مصدرها البيئة المحيطة بالمجتمع ، وقد أسمها باريتو العوامل الخارجة من الإنسان .

٢ : العوامل الخارجية والبعيدة عن المجتمع ذاته الذي يشتمل علي الظروف الإجتماعية والتاريخية والثقافية التي ظهرت سابقاً في المجتمعات .

٣ : عناصر المجتمع الداخلية ويتضمن ذلك المصالح والرواسب والعواطف والمشاعر الانسانية . (١٢)

وقد حاول روبرت ميرتون Rubirt Mayritun أن يطور نموذجا أو إطارا تصوريا منظما للوظيفية من خلال عرض دقيق لجوهر الوظيفية ، وقد إهتم بتحليل المصادر الثقافية للسلوك المنحرف ، ورفض مقولة التكامل داخل النسق ، ورأي أن السلوك المنحرف هو سلوك ينحرف عن ماهو سائد في البناء القائم (البناء الإجتماعي) Social Structure. (١٣)

وفي ضوء النظرية البنائية الوظيفية تري الدراسة إنها ركزت علي الدور والوظيفة التي يقوم بها الفرد في النسق الاجتماعي ، وأنه لابد أن يكون هناك ممارسات إجتماعية منظمة للفرد من حيث أدائه لدوره ووظيفته ، بحيث إذا لم يكن للفرد دور ووظيفة يتسبب ذلك في حدوث المشكلات الإجتماعية ، وبالتالي ترجع مشكلة الإتجار بالبشر إلي عجز الأفراد عن أداء أدوارهم داخل النسق الإجتماعي ، وكذلك ترجع إلي عجز الأسرة كنسق إجتماعي عن الأداء الإجتماعي السليم ، والمرتبط بالتنشئة الإجتماعية السليمة لأبنائها .

ويمكن القول إننا لا نستطيع أن نؤكد علي ذلك إلا من خلال تحليل بارسونز للأسرة علي إنها الإطار الأول الذي تجري داخله كل العمليات والتوجيهات الأساسية لعملية التنشئة الإجتماعية للطفل بما تنقله له من قيم ومعايير تنتمي إليها ، وإن بارسونز يؤكد علي أن اكتساب القيم والإلتزام بالتوقعات المتعلقة بالأدوار وإستدماج المجتمع في الجيل الجديد يتم من خلال عملية التنشئة الإجتماعية التي تضفي نوعاً من التأثير علي الصغار . (١٤)

ومعني ذلك أن إكتساب الأفراد لقيم ومعايير الأسرة تجعلهم يلتزمون بالتوقعات والأدوار المطلوبة منهم ، حتي أن عدم أداء الأفراد لهذه الأدوار يعد إنحرافاً عن أداء الدور المتوقع منهم.

ويمكن القول أن التغير الإجتماعي الذي يحدث في المجتمعات في الآونة الأخيرة ، قد أفقد الأسرة جزءا كبيراً من وظائفها ، بل أدي إلي حدوث خلل في أداء الأسرة ، ويمثل معوقاً وظيفياً في التفكك الأسري نتيجة الضغوط الإقتصادية التي تتعرض لها لعدم قدرتها علي مواجهة الطفرة التي يمر بها المجتمع والتي تتسبب في عدم قدرة الأسرة علي القيام بدورها الوظيفي تجاه أفرادها نتيجة هذه الضغوط والتوترات بمختلف أشكالها في هذه المجتمعات المنخفضة في مستواها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي (١٥) .

مما ينعكس علي عدم توافر المناخ الأسري السليم ، مما يؤدي إلي وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة للإستغلال ويصبح ضحية من ضحايا الإتجار البشر ، ومن ناحية أخري قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف وإنحراف ، لأنهم لا يعرفون طريقة أخري للحياة غير ذلك ، وهكذا فإن معظم السلوك الذي نسميه سلوكاً منحرفا ، يعكس القيم الإجتماعية للمجتمع الذي يحدث فيه ، أو الذي يتضمن علي الأقل تأثيراً للخروج علي ما تعارف عليه هذا المجتمع من مقاييس سلوكية .

يكمن الحل الذي يراه الوظيفيون في زيادة التكامل الإجتماعي حيث تتقلص حدة العنف بزيادة إرتباط الأشخاص بالجماعات الأولية (الأسرة) التي تعمل علي إشباع إحتياجاتهم النفسية والإجتماعية ، وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء .

إن سلوك المتاجرين بالبشر لا يعني مجرد تسميه لأشخاص يستغلون حاجة وجهل الضحايا مقابل أجر أو بالقوة أو الخداع أو الإكراه أو إستعمال السلطة للإستفادة منهم سواء لإشباع رغبة أو تحقيق ربح مادي ، بل الأمر يتوقف علي الخبرات الإجتماعية والنفسية التي مر بها هؤلاء الأشخاص ، فالفرد الذي يخرج عن القاعدة الإجتماعية (بممارسة الإتجار بالبشر) قد يقبض عليه ويدان علنا ، ومن ثم يسمي منحرفا ، ويرتبط هذا السلوك بوصمة ما : كأن يطلق عليه (زاني محارم) أو(داعرة) ، وهذا الوصف معناه أنه يسلك سلوك مختلفاً عن السلوك السوي في المجتمع ، وقد تعمم هذه الوصمة علي كل سلوك يسلكه بعد ذلك ، وأن كل عمل يقوم به عمل منحرف .

سابعا : الدراسات السابقة :

- **الدراسات العربية**

١. دراسة عبدالهادي هاشم محمد (الإتجار بالبشر بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي)، ٢٠١٥.(١٦)

تهدف الدراسة إلي التعرف علي كيفية مكافحة جرائم الإتجار بالبشر في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وإتبعت تحليل الدراسات القانونية التي تناولت الإتجار بالبشر ومدي إهتمامها به والقصور التي وقعت فيه ومعالجة الفقه الإسلامي لهذا القصور للوفاء بحاجة المجتمع ، مستخدمة منهج النقد فأجريت بعض المقارنات والموازنات بين ما تناوله الفقه الإسلامي والقانون الوضعي من مسائل خاصة بالإتجار بالبشر ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها للإنسان الحق في سلامة جسده وسلامة أعضائه ، وبالتالي لايجوز شرعا ولا قانونا الإعتداء علي هذه الأعضاء بالسرقة أو بالجراحة إلا بعد إذن المعطي ووفقا لضوابط شرعية وقانونية ، وإلا تعرض للمسائلة القانونية ، عدم جواز بيع الأعضاء الآدمية ، أو أخذ مقابل مادي ، أو عيني حتي لا يتم فتح الباب علي مصراعيه للإتجار بالأعضاء البشرية .

٢. دراسة محمد الشناوي (إستراتيجية مكافحة جرائم الإتجار في البشر) ، ٢٠١٤ . (١٧)

تهدف الدراسة إلي معرفة أنسب الأستراتيجيات لمواجهة ومكافحة جرائم الإتجار بالبشر ، وذلك من خلال دراسة وعرض إستراتيجيات مكافحة جرائم الإتجار بالبشر في الإتفاقيات الدولية ، وبعض الدول التي سنت قانونا خاصا بمكافحة جرائم الإتجار بالبشر وهي الإمارات ، ومصر ، و البحرين ، والأردن ، وسوريا ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد إستخدمت هذه الدراسة المنهج الإستقرائي المقارن ، وتمثلت أدوات الدراسة فيما يتوافر من مراجع علمية وقانونية التي تخص الموضوع ، بالإضافة إلي وثائق المؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت هذا الموضوع ، والدراسات والمقالات والأبحاث العلمية وأوراق العمل الخاصة به

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :

١. تندرج جرائم الإتجار بالبشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة ، حيث تقوم بها عصابات إحترفت الإجرام ، وجعلت الجريمة محور ومجال نشاطها ، ومصدر دخلها .
٢. تعود أسباب الإتجار بالبشر إلي أمور عديدة ، حيث توفر هذه التجارة أرباحا كبيرة في فترة زمنية قصيرة ، وبتكلفة بسيطة ، وذلك بإرتفاع نسبة الفقر، وتشريعات الهجرة ذات الضوابط المقيدة ، والتمييز ضد المرأة ، ونقص المعلومات حول الحقائق والمخاطر بتجارة البشر .

- **الدراسات الأجنبية**

١. دراسة Adejumo – Gbadebo Olubunmi : التحليل النفسي والتعرف علي أسباب الإتجار بالأطفال في جنوب غرب نيجيريا ، ٢٠٠٨. (١٨)

تهدف الدراسة إلى التحليل النفسي لضحايا الإتجار من الأطفال ، وقد طبقت الدراسة في جنوب غرب نيجيريا ، علي عينة قوامها ٢٠٠مفردة ، واعتمدت هذه الدراسة علي الإختبارات النفسية لبعض ضحايا الإتجار بالأطفال من الفتيات القاصرات ، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها تبين أن هؤلاء الفتيات حرمن من الدعم الإجتماعي سواء كان دعما معنويا أو ماديا ملموسا ، مما جعلهم لديهم استعداد مرتفع للمخاطرة بأرواحهم ، وجعلهم فريسة سهلة للإتجار ، المجتمعات المحلية تلعب دور هام في استخدام آليات الوقاية من مشكلة الإتجار بالأطفال ، بدلا من معاقبة الأطفال الضحايا .

٢. دراسة Ray Nilanjana : الإتجار بالأطفال في الهند ، ٢٠٠٧ . (١٩)

تتناول الدراسة الوضع الراهن بتجارة الأطفال في الهند ، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلي نتائج عديدة من أهمها أن الإتجار بالأطفال في الهند يعتبر ظاهرة وواقع ملموس ، فهناك أطفال تباع بغرض الإستغلال الجنسي ، والعمل الجبري ، وأيضا بغرض التبنى ، و مازال لا يوجد تشريع شامل يغطي جميع أشكال الإستغلال للأطفال ، و أن تدخل البرامج التي صممت من أجل مواجهة هذه الظاهرة تميل إلي التركيز بشكل خاص علي الإستغلال الجنسي للأطفال ، وعلي إعطاء أولوية لآليات إعادة التأهيل بدلا من الوقاية ، وهناك مشاريع مبتكرة مازالت في مرحلة الإنشاء ، وتؤكد الدراسة علي أهمية التنسيق والإعتماد المتبادل بين المنظمات الحكومية والأهلية والجهات المعنية لمواجهة ظاهرة الإتجار بالأطفال .

- **موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة**

من خلال الطرح السابق لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة في بناء الدراسة بشأن منهجية إجراء الدراسة وآلياتها من الناحيتين النظرية والميدانية وحتي كتابة النتائج ، وبتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يأتي :

- من حيث الموضوع والمتمثل في التحليل السسيولوجي للإتجار بالبشر فقد إتفقت الدراسة الراهنة بصفة عامة مع الدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسات تناولت جانبا واحدا من موضوع الدراسة الراهنة ، فهي تتناول نمط واحد من أنماط الإتجار بالبشر وتناوله من الناحية القانونية أو من الناحية الفقهية ، وهذا الإختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة ، فالدراسة الراهنة دراسة إجتماعية للإتجار بالبشر ، فضلا عن محاولتها التحليل السسيولوجي للإتجار بالبشر ، فهي تختلف بخصوصية موضوعها فهي تعالج الظاهرة من منظور علم الإجتماع .

- وبالرجوع إلي الأهداف المتضمنة في الدراسات السابقة نجد أن معظمها هدفت إلي : كيفية مكافحة جرائم الإتجار بالبشر في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، ومعرفة أنسب الأستراتيجيات لمواجهة ومكافحة جرائم الإتجار بالبشر ، **و** التحليل النفسي لضحايا الإتجار من الأطفال ، أما الدراسة الراهنة فقد

أجريت من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في النظر إلي الإتجار بالبشر كظاهرة لإجتماعية والتحليل السسيولوجي لها .

ـ **ومن حيث مجتمع الدراسة** : نجد إنها إتفقت مع الدراسات السابقة في تطبيقها علي المدن ، ، فالدراسة الراهنة يتم تطبيقها علي مدينة المنصورة .

ـ **من حيث المنهج** : فقد إتفقت الدراسة الراهنة معRay Nilanjana في إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وإختلفت مع (عبدالهادي هاشم محمد ، محمد الشناوي ، Adejumo – Gbadebo Olubunmi) .

ـ **ومن حيث الأدوات** :إختلفت الدراسة الراهنة مع جميع الدراسات السابقة حيث إستعانت معظم الدراسات الإختبارات النفسية ، والبعض تحليل مراجع علمية وقانونية حول ظاهرة الإتجار بالبشر .

ولقد تميزت الدراسة الراهنة بإنها تجمع بين جنباتها التحليلات النظرية وخبرة الدراسة الحقلية ، فهي تستند في إطارها التطبيقي إلي دراسة ميدانية تخاطب مختلف الشرائح والفئات المجتمعية في مدينة المنصورة .

وفي إطار ندرة الدراسات حول ضحايا الإتجار بالبشر ، جاءت الدراسة الراهنة لتتوجه بشكل مباشر نحو تقصي الأسباب الحقيقية لوقوع النساء والرجال والأطفال في المجتمع فريسة للإستغلال والإتجار بهم ، والتعرف علي صور الإتجار بهم ، ورصد آثار الإتجار بالبشر ، كما تتميز بتنوع الفئة العمرية لضحايا الإتجار بالبشر (عينة الدراسة) .

ثامنا : القضايا النظرية المطروحة للدراسة :

وتشمل محاور الدراسة عددا من الموضوعات والقضايا حول : ماهية الإتجار بالبشر وخصائصه ، وأنماط وأشكال الإتجار بالبشر ، والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤدية للإتجار بالبشر ، والآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الإتجار بالبشر .

١ـ ماهية الإتجار بالبشر وخصائصه :

- **نبذه عن الإتجار بالبشر**

يعد الإتجار بالبشر الصورة المعاصرة للعبودية التي عانت وتأذت منها البشرية لقرون طويلة ، فلم تكن العصور السابقة تعرف مسمي الإتجار بالبشر ، ولكن كانت تعرف مسمي آخر هو الرق ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة ومباحة في المجتمعات القديمة فالمجتمعات مقسمة إلي أحرار وعبيد ، وغاب عن تلك المجتمعات الطابع الأخلاقي في التعامل بين بني البشر .

وقد مرت تلك الظاهرة بتطورات كثيرة بمختلف أشكالها سواء الرق أم السخرة أم الاسترقاق الجنسي للأطفال والنساء وذلك علي مر العصور ، ولا ينحصر معني الإسترقاق في الإستغلال أو الحد من حرية الأفراد فقط ، بل يتسع ليشمل أيضا استرقاق الشعوب بإحتلالها فكريا أو عسكريا ، إلي أن نصل في الأخير إلي الرق الحديث (الإتجار بالبشر) ، الذي يعتمد علي الحيل والخداع والقوة والسلطة ويستغل أجساد النساء والأطفال خاصة لأغراض جنسية ، سواء بالطرق القانونية أو حتي غير القانونية منها .

ويعد الآن أحد أبرز وأهم إنتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ظل حزمة المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ، والتي نجح المجتمع الدولي في إصدارها تباعا عقب إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن إذ يعد الإتجار بالبشر بموجب تلك المواثيق الدولية إهدرا مباشرا للحق في الشخصية القانونية والكرامة الإنسانية وبالتالي إنتهاكا لكل روافدها من الحقوق والحريات المحمية .

هذا ، وتقدر منظمة العمل الدولية ILO أعداد الأفراد الذين يتم الإتجار بهم بحوالي مليوني فرد سنويا ، ووفقا لتقدير منظمة العمل الدولية ILO تقدر أرباح العمالة القسرية الي ٣٢ مليار دولار سنويا ، كما تقدر الأرباح السنوية للإستغلال الجنسي للنساء والأطفال بحوالي ٢٨ مليار دولار ، وتشير المنظمة إلي أن الإستغلال الإقتصادي القسري عن طريق الجنس يمثل٩٨% من النساء والفتيات . (٢٠)

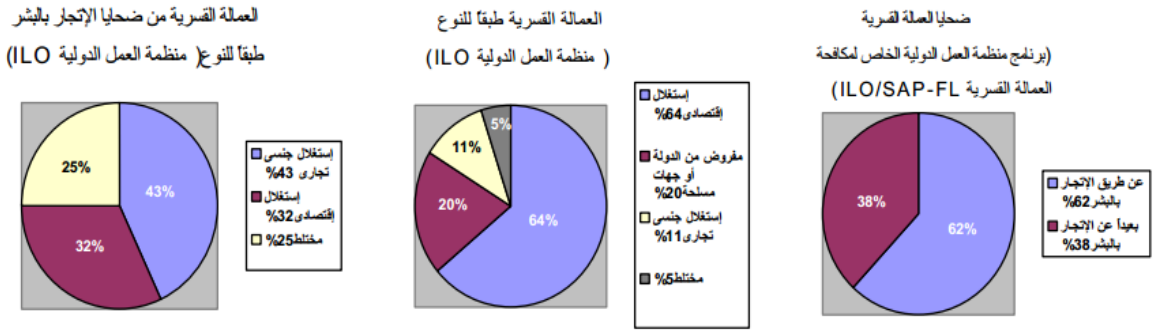

تقديرات لنسب أنواع العمالة القسرية والإتجار بالبشر (٢١)

كما أكدت دراسة الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بشأن العنف ضد الأطفال إلي ما ذكرته منظمة الصحة العالمية من تعرض ١٥٠ مليون من البنات و٧٣ مليون من الأولاد دون سن الثامنة عشر لجماع جنسي قسري أو لأشكال أخري من أشكال العنف الجنسي ، والإستغلال التي تضمنت إتصالا جسديا . (٢٢)

فعلي الصعيد العربي نجد أن الإتجار بالبشر يشكل مأساة خطيرة في هذه البلدان ، حيث التقرير الأمريكي الصادر في عام ٢٠٠٦ عن إنتشار الإتجار بالبشر في ١٣٩ دولة بينها ١٧ دولة عربية هي : " السعودية ،قطر ،الكويت ،عمان ،الأردن ،مصر ، ليبيا ،المغرب ،الإمارات ،لبنان ،سوريا ،تونس ،اليمن ،الجزائر ،البحرين ،موريتنيا ،السودان "(٢٣) ، وأن أكثر الدول العربية لا تلتزم بالمعايير التي نص عليها قانون حماية ضحايا الإتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ ، ولكنها تسعي في سبيل مواجهة هذه المشكلة ، وأن أبرز صور الإتجار بالبشر هو الإستغلال الجنسي للضحايا .

وبالتعرض لظاهرة الإتجار بالبشر في المجتمع المصري بإعتباره يمثل أحد البلدان العربية ، نجد أن الإتجار بالبشر في مصر بدأ مؤخرا يجد له حيزا ، بعد كشف العديد من عمليات خطف النساء والأطفال للإتجار بهم خلال السنوات الماضية ، وإنتشار البغاء سواء بطريقة مباشرة بإستغلال المرأة في الدعارة

أوبطريقة غير مباشرة تحت ستار عقود الزواج الحقيقية أو الوهمية ، حيث يتم النظر إلي جسد المرأة كمشروع إستثماري يدر ربحا يتضاعف مع إزدياد عدد الزبائن المترفين .

وقد أثبتت تقارير الشرطة والتحقيقات مؤخرا من وجود مافيا للإتجار بالبشر في مصر ، وذلك وفقا ما نقله موقع العربية بتاريخ ٤يوليو ٢٠١٧ عن تمكن السلطات المصرية من القبض علي أكبر شبكة لتجارة الأعضاء البشرية تضم مصريين وآخرين من جنسيات مختلفة (أساتذة وأطباء وأعضاء هيئة تمريض وأصحاب مراكز طبية وسماسرة ووسطاء) ، ويبلغ عددهم ٤١ متهما ، حيث انهم يستغلون الظروف الإقتصادية لبعض المصريين ، ويقومون بالإستيلاء علي أعضائهم البشرية مقابل مبالغ زهيدة ، للإتجار بها للراغبين من جنسيات اجنبية مقابل مبالغ باهظة . (٢٤)

ولم يقتصر الإتجار بالبشر في مصر علي تجارة الأعضاء البشرية ، وزواج القاصرات ، بل إلي عمليات خطف للأطفال للإتجار بهم ، وهذا ما تناقلته جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٧ عن جريمة خطف الطفل أدم البالغ من العمر ٦ أشهر علي يد مواطنة سودانية الجنسية ، والسفر به من القاهرة إلي السودان لكون المتهمة تعاني من العقم وعجزها عن شراء طفل لتبنيه. (٢٥)

لاحظنا هنا أن الإتجار بالأطفال يكون غايته التسول بهم أو طلب الفدية أو المتاجرة بأعضائهم أو التبني ولكن هناك أبشع صورة لهذا الإستغلال ألا وهي الإستغلال الجنسي التجاري للأطفال ، فنجد الذين يسافرون من بلادهم إلي دول أخري خصيصا لممارسة الجنس مع الأطفال ، أو الشاذون جنسيا ، ويدعم هذه الجريمة ضعف تطبيق القوانين ، وشبكة المعلومات الألكترونية (الإنترنت) ، وسهولة التنقل ، والفقر .

- **خصائص ظاهرة الإتجار بالبشر**

وإزاء إنتشار هذه الجريمة وتنامي خطورتها و تداعياتها و مردوداتها السلبية علي المجتمع الدولي بإعتبارها جريمة متعددة الجوانب وعابرة غالبا للحدود ، وذات أبعاد تمس الأمن القومي والسيادة الوطنية وأمن واستقرار المجتمعات ، إذ تقترفها كيانات وعصابات إجرامية منظمة ذات هياكل تنظيمية تسمح لها بالإستمرار والتخفي واكتناز وتدوير العوائد المتحصلة من نشاطهم الإجرامي ، والتي تعمل من خلال سماسرة وخلايا عنقودية تقوم بإصطياد الضحايا من الفئات المهمشة والضعفاء الأقل حظا في المجتمع ، والمعزولين عن الرعاية المجتمعية ، ومعظمهم من الأطفال والنساء ، وبعض اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يسهل الإيقاع بهم .

يتضح لنا خصائص الإتجار بالبشر تتمثل أبرزها : (٢٦)

ـ الإتجار بالبشر جريمة منظمة عبر وطنية ، ذلك أن الإتجار بالبشر يمارسه عصابات إحترفت الجريمة وجعلتها محورا ومجالا لنشاطها ومصدر لربحها وتوليد تدفقات مالية ضخمة وسريعة .

ـ يعد الإتجار بالبشر أكبر نشاط قانوني في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات ، وأسرعهم نموا وأكثرهم ربحا .

ـ يختلف الإتجار بالبشر عن التجارة بمفهومها العام ، حيث تتعلق التجارة عادة بسلع موضوعية لها كيان مادي والتي يمكن بيعها وشراؤها نظير مبالغ نقدية ، أما الإتجار بالبشر فهو أمر يتعلق بالبشر ، حيث الإنسان نفسه هو السلعة ومحل هذا النوع الفريد من التجارة .

ـ يعد الإتجار بالبشر عملية معقدة تتشابك مسبباتها بكثير من العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، بالإضافة إلي إرتباطها بمستوي تحقيق التنمية علي المستوي الوطني والدولي .

٢ـ أنماط وأشكال الإتجار بالبشر :

إن التطور التقني والتقدم العلمي الذي ساعد بدوره في ظهور أنماطا وأشكالا للإتجار والإستغلال ، ربما لم تكن مألوفة ، ولا متوقعة بمفاهيم وقتنا الحاضر .

ـ ويتمثل أبرز أنماط وأشكال الإتجار بالبشر فيما يلي :

- **الإستغلال الجنسي Sexual exploitation :**

بالرغم من التقدم العلمي والتقني ، فإن الإنسانية إنحطت في حضيض الإباحية والفاحشة ، وأدي ذلك إلي ظهور تجارة عرفت بما يسمي " الإستغلال الجنسي " ، وقد تعددت أشكال هذا الإستغلال ؛ حيث يقصد به أي ممارسات يتم إتخاذها من قبل شخص ، أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر ، أو مجموعة من الأشخاص ، ويكون من شأنها التأثير سلبا علي حق من حقوق المشروعية. (٢٧) وهذا الإستغلال قد يكون بغرض إرضاء رغبات جنسية عند إحداهما مستخدماً القوة والسيطرة عليه أو بغرض التربح من الأعمال التي تقدم لراغبي المتعة الجنسية .

وتتمثل أهم وأبرز صور الإستغلال الجنسي علي النحو التالي :

ـ الإستغلال الجنسي للنساء في البغاء .

ـ الإستغلال الجنسي للنساء في المواد الإباحية علي الإنترنت .

ـ الإستغلال الجنسي للأطفال في المواد الإباحية .

ـ السياحة لممارسة الجنس مع الأطفال .

- **زواج القاصرات Underage marriage :**

تعرف القاصرة بأنها " الفتاة التي لم تبلغ سن الزواج وهو ثمانية عشر عام " ، بينما تعرف القاصرة إجتماعيا بأنها " الفتاة التي لم تبلغ سن تحمل المسئولية ، بإعتبارها مازالت في مرحلة الطفولة إذ لم يكتمل نضوجها الجسمي والنفسي و العقلي" .

يدخل زواج القاصرات ضمن جرائم الإتجار بالبشر ، وهو إن كان موضوعا ليس بالجديد ، إلا أن حداثته تبدو من ظهوره بصورة جديدة (الزواج السياحي) ،وينتشر هذا النمط في البلدان التي تناهض الأعمال

المنافية للآداب حيث يتم تغليف العلاقات المحرمة بعقود زواج عرفية أو رسمية من شأنها إظهار العلاقة الجنسية في صورة شرعية .

وهذا النمط من الإتجار بالنساء في تزايد مستمر نظرا لإرتدائه ثوب الشرعية ، فعدد النساء القاصرات اللائي يقعن ضحيته في تزايد مستمر حول العالم ؛ فعلي سبيل المثال يشير أحد تقارير منظمة اليونيسيف التابعة للامم المتحدة إلى أن نحو ٧٠ مليون فتاة ترتاوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ تم تزويجهن قبل عمر ١٨ أي تقريبا ١ من كل ٣ فتيات ، و٢٣ مليون منهن تم تزويجهن قبل عمر ١٥ عاما . (٢٨)

- **العمل القسرى Forced Labor :**

العمل القسري هو كل عمل أو خدمة تؤخذ عنوة من أي شخص تحت التهديد بأية عقوبة ، والتي لم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض إختياره . (٢٩)

وبالتالي لا يعد عمل الأطفال ، سواء في الأعمال المشروعة أو غير المشروعة إتجار بالبشر إلا إذا توافر عنصر الإكراه بغرض الإستغلال .

وتعتبر عملية بيع الأطفال والإتجار بهم وإيقاعهم في مصيدة العمل المقيد ، والعمل القسري من أسوء أشكال عمل الأطفال ، ويعتبر الطفل ضحية للإتجار بالبشر بغض النظر عن مكان تعريضه للإستغلال بالإكراه .

وتشمل المؤشرات الدالة علي إحتمال وجود تشغيل قسري للأطفال حالات يبدو فيها الطفل في عهدة شخص من غير أفراد عائلته يشغله في عمل يدر المنفعة المالية علي أشخاص ليسوا من أفراد عائلة الطفل ، ولا يوفر هذا الشخص للطفل خيار تلك العمل . (٣٠)

- **الإتجار في الأعضاء البشرية Trafficking in human organs :**

من أهم أنماط العبودية الحديثة نمط الإتجار بالأعضاء البشرية ، هذا النمط الذي طال الطبيعة الإنسانية وجعل من أعضاء البشر قطع غيار تتداول في الأسواق السوداء ، وإنتشار هذا النمط وازدهاره أنشأ عصابات تقوم بأعمال يندي لها الضمير الإنساني .

وهذا النمط يختلف عن غيره من أنماط الإتجار بالبشر ، ولم يكن هذا الإختلاف من ناحية ضحايا الإتجار بالبشر ، فهم جميعا يأتون من خلفية إجتماعية وإقتصادية فقيرة ، بل يكمن الإختلاف من ناحية المتاجرين بالبشر ، فمرتكبوا الإتجار بالأعضاء البشرية يشتملون بالإضافة إلي الوسطاء علي طائفة يضع المجتمع ثقته بها ، ويفترض أن يكونوا من ضمن الناس الذين يستنكرون هذه الظاهرة ، مثل الأطباء وغيرهم من الممارسين في مجال الرعاية الطبية .

ويمكن القول إن مفهوم الإتجار في الأعضاء البشرية هو " قيام فرد أو جماعة بتجميع الضحايا من الأطفال والنساء دون رضاء منهم ، بالتحايل أو الإكراه أو الخطف أو إستغلال فقرهم ، حيث يتم نزع أعضاء هؤلاء الضحايا وبيعها كسلعة من أجل الحصول علي أرباح مالية " . (٣١) وعليه فإن الهدف

الأساسي من الإتجار في الأعضاء البشرية ليس الصحة أو الحفاظ علي حياة الأشخاص المحتاجين إليها، بل هو تحقيق الربح .

- **التبنى Adoption :**

التبني هو " إتخاذ الرجل ولدا علي أنه إبنه فيقال تبنيته أي إدعيت بنوته ، وتبناه أي إتخذه ولدا " .(٣٢) أما في الدراسة هنا **يعرف التبني** بأنه "إتخاذ شخص طفلا (ذكرا او أنثي) مجهول النسب كاللقيط إبنا له ، والتصريح بأنه ولدا له وإستخراج شهادة ميلاد له سواء بناء لحكم قضائي بإثبات الطفل له وهو ليس بأبن له في الحقيقة ، أو بالتضليل وإستخراج شهادة ساقط ميلاد للطفل عن طريق الصحة ، وهنا استغلال لضعف الطفل وانه لاحول له ولا قوة ".

٣ـ العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤدية للإتجار بالبشر :

ـ العوامل الإجتماعية للإتجار بالبشر :

- **النظام الأسري :**

تعد الأسرة النقطة المرجعية الأولي في سلوك الأفراد ، ففيها يتعلم الصواب و الخطأ و يتعلم واجباته وحقوقه تجاه أفراد أسرته بوجه خاص و أفراد مجتمعه بوجه عام ، ومع التغيرات الكبري التي تطرأ علي العالم المادية منها وغير المادية تأثر نظام الأسرة وقيمه ، وضعفت الروابط الإجتماعية التقليدية ، ولم تعد الأسرة تشكل مرجعية قوية لسلوكيات أبناءها .

ويمكن **تحديد أثر الأسرة علي الأطفال والأبناء** فيما يلي : (٣٣)

– يؤدى التفكك الأسرى إلى إنحرافات إجتماعية لدى الطفل .

– يساعد التوتر فى جو الأسرة والخلافات التى تشيع بين أفرادها خاصة بين الوالدين علي توتر نفسى مقترنا بإفتقاد الأمن والإنتماء لأفراد الأسرة .

– أن النظام الصارم والعقاب الشديد الرادع الذى لا يتناسب مع الذنب الذى يقترفه الطفل إلى ظهور مشاعر نفور وسخط تجاه الوالد لا يمكن للصغير التعبير عنها ، فيحول مشاعره السلبية هذه تجاه السلطة فى المجتمع .

– يؤدى منع الطفل عن التعبير عن ذاته سواء فى حركاته أو أرائه أو استفساراته إلى نوع من الإنسحاب غير الإجتماعى والإنطواء ، ويشعر بصعوبة فى تكوين علاقاته الإجتماعية ، وفى التعامل مع غيره من أبناء المجتمع .

– يؤدى إهمال الوالدين للطفل وعدم العناية به والعطف عليه إلى شعور الطفل بالوحدة والرغبة فى الإنضمام إلي أي جماعة وإن كانت منحرفة .

– قد تؤدى التنشئة الاجتماعية غير السليمة المتعلقة بالتربية الجنسية إلى أعراض جنسية مرضية تؤثر فى حياة الطفل وقدرته الجنسية فى كبره .

نخلص من ذلك إلى أن الأسرة تقوم بالدور الأساسى فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ، حيث تكسبه كافة أنماط السلوك التى يقوم بها سواء أكانت إيجابية أم سلبية ، كما ترسخ بعض القيم الإيجابية فى حياة الطفل كالحفاظ على التعليم وإنتقاء الأصدقاء والحفاظ على السلوك القويم والمعاملات مع الاخرين ، إلا إنها ترسخ بعض السلوكيات السلبية وأنماط من القيم السلبية التى تدعمها لدى أطفالها لإنتشار الجهل وإنخفاض الوعى بأهمية القيم الإيجابية ، ولا يكون للأسرة وحدها دور فيها بل هناك عامل البيئة ونوعية السكن المتدنى فى هذه المناطق المتخلفة ، إذ أن زيادة أعداد الاسرة وصغر حجم المسكن وإزدحامه يعتبر عاملا من العوامل الدافعة إلي وقوع الأفراد ضحايا للإتجار بهم وخاصة الإستغلال الجنسي .

- **التعليم :**

يعد التعليم أحد العوامل والمتغيرات ذات الصلة والتأثير في ظاهرة الإتجار بالبشر ، فالمستوي التعليمي المنخفض والأمية التي تتسم بها معظم المناطق العشوائية الفقيرة – غالبا ما تسهم بدور في إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر ، حيث أن إنتشار الأمية بين سكان هذه المناطق غالبا ما تنعكس فى صورة عدم معرفتهم أهمية التعليم لأطفالهم أو الإهتمام به ، كما إننا لا ننكر أن أى أسرة ترغب فى تعليم أطفالها ، ولكن ما نعنيه هنا هو أن الأسر لا تتمسك بتعليم أطفالها بمجرد رسوبهم أو حتى عدم رغبتهم للدراسة ، فالحل الذى تتجه إليه معظم الأسر هو إخراج أطفالهم من التعليم وإلحاقهم بأى حرفة يتعلم منها صنعة و تعود عليهم بدخل في الوقت نفسه ، دون الإكتراث لطبيعة هذا العمل ومدي مشروعيته وخطورته علي الطفل وعلي إتجاهاته وسلوكه .

- **وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت :**

تعد وسائل الإعلام سلاح ذو حدين ، فقد تكون وسيلة نافعة من وسائل الثقافة والعلم والسمو بالخلق ونقل المعرفة والأفكار ، فتقدم أكبر النفع للفرد والجماعة ، وهى من ناحية أخرى إذا أهملت أو أسئ إستخدامها ولم توجه توجيها صحيحا بإشراف مركز فإنها تصبح سلاحا هداما يعرقل التنشئة الإجتماعية السوية ويساعد على الإنحلال والإنحراف . (٣٤)

مع الأخذ في الإعتبار ، يختلف تأثير وسائل الإعلام بإختلاف نوع الوسيلة ، فالصحافة لها أثر مزدوج على ظاهرة الإتجار بالبشر ، فقد تلعب الصحافة دورا إيجابيا فى الحد من ظاهرة الإتجار بالبشر،إذ ينجم عن نشر أخبار جرائم الإتجار ردع المتاجر ، وذلك بنشرها لجريمته وصورته ، وهو أمر حيوى للوقاية من تلك الظاهرة وآثارها ، أما الدور السلبى فهى تشجع على إرتكاب جريمة الإتجار بالبشر ، لأن نشر أخبار جرائم الإتجار بالبشر وسبل إرتكابها تكشف عن أسباب إرتكاب تلك الجرائم والخدع التى يتبعها المتاجرين بالبشر ، ومن ثم تنقل خبرة التجار بالبشر ، وتعلم المبتدئيين أساليب المتاجرين المحترفين ، كما أنها تشجع من لديهم جنون الشهرة على إرتكاب تلك الأنماط من المتاجرة بالبشر لا لشئ سوى لنشر أخبارهم بالصحف.

ويتضح تأثير السينما والتليفزيون على ضوء كونها إحدى وسائل التثقيف العام ودورها فى غرس القيم والأخلاقيات فى نفوس أفراد المجتمع ، يتجلى فى مجتمعنا المصرى فى الأونة الأخيرة نوعية جديدة من الأفلام والمسلسلات يغلب عليها بالدرجة الأولى طابع الجنس والعنف ، هذه النوعية قادرة على التأثير بشكل كبير على العديد من أفراد المجتمع وعلى الأخص من هم فى فئة صغار السن والمراهقين والشباب ، كما تسهم أيضا فى تنمية ميولهم العدوانية التى قد تكون كامنة فى نفوسهم .

كما يعتبر الإنترنت أداة ووسيلة جديدة وباتت جيدة ، يستغلها البعض في تبادل المعلومات والثقافات ، كما يستغلها البعض الأخر في الأغراض الإباحية والإجرامية ، ومن بينها الإستغلال الجنسي للنساء والأطفال . لكنها علي الجانب الأخر يمكن أن تصبح طريقة مؤثرة لمكافحة هذه الأنشطة الشاذة ، فهناك مواقع الكترونية مثل " Please Disturb " تعمل علي زيادة الوعي العام بهذه الجرائم من خلال حجم متابعة الناس لها . (٣٥)

- **الدين :**

يعد الدين ذو أهمية بالغة فى المجتمع الإنسانى ، كما أن للدين تأثيرا قويا فى ضبط النفس وتكوين الحاسة الأخلاقية للإنسان حيث يغرس فى نفس الأفراد قيما تهذب سلوكهم وتقوى فى نفوسهم المقدرة على مقاومة الجريمة ، وكثيرا ما يعزى إنتشار الظاهرة الإجرامية إلى ضعف تأثير الدين على أخلاقيات الفرد.(٣٦)

ولعل ما نشاهده من مظاهر البعد عن تعاليم الدين في هذا الزمن أوجد مظاهر متعددة للجريمة وأشكالا مختلفة لما يخل بالأمن ويكدر صفوة الحياة . الأمر الذي يقضي بأن تتجه الجهات المسئولة عن الأمن إلي تنمية الوازع الديني لدي أفراد المجتمع ؛ لأن مهمة الإرادة الأمنية الخارجية لدي الحكومات تسهل كلما نمت الإرادة الأمنية الذاتية أو الداخلية لدي الشعوب ، فنجد ضعف هذه الضوابط يعد سببا من أسباب ظهور مشكلة الإتجار بالبشر ، فلو كان كل فرد في المجتمع العالمي متمسكا بالحد الأدني من الأخلاق لما وجدت هذه الظاهرة بهذه الصورة البشعة .

- **التقاليد والعادات :**

إن التقاليد الضارة والعادات غير السوية تلعب دورا فعالا في توجيه إرادات الأفراد نحو صور متنوعة من السلوك الإجرامي الذي قد لا تجدي في مواجهته إجراءات الأمن المألوفة .

ففي بعض المجتمعات فإن عادة الرعاية ، تسمح للطفل الثالث أو الرابع أن يرسل إلي العمل والعيش في مركز حضاري مع أحد أفراد عائلته الممتدة (وعادة ما يكون العم) في مقابل الوعد بالتعليم والتعريف بأسس التجارة . ويستغل المتاجرون بالبشر هذه العادة ، ويعرضون أنفسهم بأنهم وكلاء توظيف ، ويحثون الأهل علي فراق الطفل ، ومن ثم يتاجرون به ليعمل في البغاء والخدمة المنزلية أو في مشاريع تجارية .

وفي النهاية إذا إستلم الأهل شيئا من أجر إبنهم فإنه يكون قليلا ، بينما يبقي الطفل محروما من التعليم وبعيدا عن عائلته ولا تتحقق آماله . (٣٧)

- **عدم الوعي وقلة الخبرة :**

يعتبر عدم الوعي وقلة الخبرة لبعض الأفراد من عوامل إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر ، وهو ما يوقع بالضحايا في براثن عصابات الإتجار بالبشر ، وربما دخولهم في دائرتها دون فهم أو وعي بأبعاد وخطورة ذلك ، فعدم الوعي بالمخاطر والنتائج المستقبلية وقلة الخبرة والتجربة لدي بعض الأفراد تجعلهم ينساقون خلف الشعارات الزائفة والأموال الطائلة المنشودة التي في إنتظارهم . وتنساق الفتاة وراء الكلمات الرقيقة التي يقولها الشاب لإستقطابها بحجة الزواج منها والهروب معه الي مكان آخر يتزوجان فيه بعيدا عن تعصب الأسرة أو الفقر ؛ فتذهب معه الفتاة إلي طريق اللاعودة في مصير مجهول لا تعرف عقباه فتضيع فيه .

وكذلك من العوامل التي تعتبر عاملا أساسيا في إنتشار هذه الظاهرة عدم كفاية الثقافة القانونية ، وعدم معرفة الأشخاص لحقوقهم وواجباتهم ، وخوفهم من السلطة ، وعدم اللجوء إليها إما بسبب الخوف من بطش السلطة ، أو بسبب إظهار هؤلاء المتاجرين بالبشر وجود علاقة بينهم وبين السلطة .

ـ العوامل الإقتصادية للإتجار بالبشر :

- **النظام الإقتصادي السائد :**

لقد كان هناك دائما محاولة للربط بين الأوضاع الإقتصادية والإتجار بالبشر، فترى وجهة النظر الاقتصادية أن ظاهرة الإتجار بالبشر وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفى مقدمتها الفقر والعوز والبطالة وسوء الأحوال المادية ، وقد أستند أنصار هذه المدرسة إلى بعض الإحصائيات التى قام بها عدد من الباحثين لبيان العلاقة بين الفقر والإتجار بالبشر، كما إعتمدوا على بعض البيانات التى تشير الى كثرة أشكال وصور المتاجرة بالبشر أبان الأزمات الإقتصادية .

و يؤكد " بارملى " أن الفقر وحده ليس سببا فى الجريمة ولكن الرغبة فى المستوى المعيشى المرتفع هى التى ربما تقود إلى ذلك ، أما عن إرتباط بعض التفسيرات بالسياسة العامة للدولة فأصحاب الإتجاه الرأسمالى يدللون على أقوالهم بأن المجتمعات الإشتراكية لم تختفى منها الجريمة ، ويرد الماركسيون على ذلك بأن هذه الجرائم نتيجة ما خلفه النظام الرأسمالى . (٣٨)

كما يعتبر الفساد الحكومي من عوامل إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر ويظهر ذلك بوضوح بالرضوخ لسماسرة الإتجار بالبشر في قبول الرشاوي والهدايا العينية وأداء أعمال أخري بعيدة عن الوظيفة لضعف الأجور . (٣٩) فقد درج المتاجرين بالبشر بهدف تسهيل مهامهم محاولة إفساد ذمم موظفي الحكومات وشراء تلك الذمم بمبالغ خيالية ، فيقع هؤلاء الموظفين فريسة تلك العمليات المشبوهة .

- **الفقر والحاجة :**

إن الفقر يمثل دافعا وعاملا أساسيا ولكن غير وحيد لظاهرة الإتجار بالبشر ، وخاصة عندما يجتمع هذا العامل مع مستوي عال من الطموحات والآمال الإقتصادية ، مما يتيح مجالا أكثر إتساعا للكثير من الأنشطة الإجرامية والإتجار غير المشروع . (٤٠)

فالعلاقة التي تجمع بين الفقر والإتجار بالبشر ، هي إننا نجد معظم حالات إستغلال النساء والأطفال في الأسر الفقيرة غالبا ما تكون بسبب سوء الظروف المعيشية ، مما يدفع الأسر إلي دفع نساءها وأطفالها إلي المتاجرين بالبشر وذلك للقيام بالأعمال الوضيعة من أجل الحصول علي دخل للمعيشة . فنجد المتاجرين بالبشر ينتقلون بين القري الفقيرة يبحثون عن الأسر الأكثر فقرا وحاجة للمال فيعرضوا علي تلك الأسر مثلا تزويج بناتهم القاصرات للأثرياء العرب أو عمل أطفالهم مقابل مبلغ من المال ، فتظل الفتيات تحت رحمة هؤلاء المتاجرين فيقوموا بتزويجهن أكثر من مرة حتي ينتهي بهن المطاف بالعمل في البغاء .

- **البطالة :**

تشكل البطالة تربة خصبة تنمو فيها بذرة هذا النوع البغيض من التجارة ، حيث تلتقي حاجة الفرد العاطل إلي عمل ولو بأجر زهيد مع حاجة بعض أرباب العمال إلي عمال بأجور رخيصة ، ليست لديهم القدرة علي طلب حقوقهم منه ، فيجد ضالته في أولئك العاطلين من العمال الأجانب ، الذين أغراهم المتاجرون بالبشر بأحلام العمل والثروة ، ليلقون بهم في جحيم العبودية تحت نيران أرباب العمل في بلاد أخري ، أسري أعمال شاقة أو حقيرة أو مهينة . (٤١)

- **تحقيق الثراء السريع :**

يعد من أهم أسباب إنتشار هذه الظاهرة المعقدة التي تعتدي علي إنسانية الإنسان هي الأرباح التي تجني من قبل هذا النوع من التداول ، حيث يعد الإتجار بالبشر من أكثر المجالات تحقيقا للثراء السريع بعد تجارة المخدرات والسلاح ، فإتجهت شبكات من العصابات الإجرامية إلي الدول الفقيرة في آسيا و أفريقيا لإستغلال أوضاع تلك الأسر الفقيرة وإستغلالهم عبر وسائل متعددة ومنها رعاية الأطفال لدي أسر أكثر ثراء بإعتباره وسيلة لتحقيق حياة أفضل للطفل ، حيث يتم إنتقالهم عادة من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية .. إلا أن بمجرد مغادرة الطفل منزله يقع في براثن الإستغلال من القوادين والسماسرة ، والعيش تحت ظروف قسرية (٤٢)

- **العولمة :**

ساعدت العولمة علي إنتشار العلوم والثقافة والمعلومات في كافة المجالات وجعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، كما حملت في طياتها أيضا تنامي الكثير من الحركات الإجرامية والإرهابية والجريمة المنظمة ، وتزايدت حركة الجريمة المنظمة ، والتداخل بين الدول وغسل الأموال . (٤٣)

وقد إستغلت العصابات الإجرامية تلك العولمة وحالة الفوضي وحصد مئات المليارات من الدولارات في الجرائم المختلفة ، ومنها – بالطبع – جرائم الإتجار بالبشر والتي أضحت العولمة عاملا كبيرا في إنتشارها بفعل مداخلاتها والتي بسطت نفوذها المادي علي البشر، وأصبحت الجريمة محررة تماما كالسلع والخدمات بدون قيود ومتجاوزة في تعاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم سلوك البشرية . ومع إندماج العولمة مع الثورة الرهيبة في عالم الإتصالات والمعلومات فقد إزدهرت تجارة نقل النساء والأطفال بين الدول المختلفة لإستغلالهم في البغاء والعمل القسري وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها . (٤٤)

- **الإضطرابات السياسية :**

ورغم أهمية العوامل السابقة فإن إنتشار هذه الظاهرة يزداد نسبيا خلال فترة الأزمات وبخاصة الحروب وما ينجم عنها من كوارث بشرية وأزمات إقتصادية . فطبيعة الحال سيكون هناك طوائف كثيرة من اللاجئين من المناطق ذات الإضطرابات السياسية ، وبطبيعة النفس البشرية تسعي لتحقيق الرفاهية بأبسط المعايير للبعد عن أعاصير الحياة المره ، وبالتالي تتشرد الأسر وتدفع بأطفالها لدخول عالم تجارة الجنس والبحث عن العمل المهين بأبخس الإيجور خارج الأوطان فرارا من الموت والقتل وتوفيرا لأسرهم لقمة العيش .

٤ـ الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الإتجار بالبشر :

ـ الآثار الإجتماعية للإتجار بالبشر :

يتأثر المجتمع بكل ما يتعرض إليه من ظواهر سلبية ومشكلات إجتماعية وأسرية بصمتها عليه ، فإنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر من شأنه أن يضعف الروابط الإجتماعية بين أفراد المجتمع والروابط الأسرية ؛ حيث يؤدي الإتجار بالبشر إلي إنهيار إجتماعي ، ويدفع إلي زيادة معدلات الإنحراف بالمجتمع ، حيث تتصدع الأسر لغياب أفراد مؤثرين في بنيانها الأساسي ؛ الأمر الذي يضعف السلطة الأبوية ، ويضعف العلاقات بين أفراد الأسرة ، ويؤثر علي تنشئة الأطفال ونموهم الأخلاقي ، فغالبا ما يشارك الضحايا العائدون بعد الإتجار بهم في العديد من الأنشطة الإجرامية ؛ الأمر الذي يؤدي إلي إنتشار الجريمة بالمجتمع ، وإنتشار الفساد بكافة صوره وأشكاله . (٤٥)

ولا شك أن الإتجار بالبشر ينتهك بصورة أساسية حقوق الإنسان في الحياة بحرية ، وتنتهك حق الطفل في النمو في بيئة تحميه ، وحقه في أن يكون متحررا من كافة أشكال سوء المعاملة ، والإستغلال الذي يؤدي إلي الإنهيار الإجتماعي . (٤٦)

فإن خطر التحول إلي ضحية من ضحايا الإتجار بالبشر يمكن أن يدفع مجموعات معرضة للخطر ، كالأطفال والنساء إلي الإختباء ، مع ما يولد ذلك من تأثيرات عكسية علي تعليمهم أو بنية عائلاتهم ، ويؤدي عدم التعليم إلي تقلص الفرص الإقتصادية المستقبلية للضحية ، ويزيد من نسبة تعرض الضحايا لإعادة الإتجار بهم في المستقبل . (٤٧)

ومن الآثار الواضحة لظاهرة الإتجار بالبشر هي تدمير الصحة العامة للضحايا لما يواجهون من أوضعا وحشية تؤدي إلي صدمة جنسية وجسدية ونفسية . فعادة ما يؤدي إجبار النساء علي ممارسة البغاء (الإستغلال الجنسي) إلي إصابتهن بأمراض جنسية ، وبفيروس الإيدز ، والفيروسات التي تصيب الكبد وأخطرها فيروس (سي) ، أو الإجهاض المتكرر ، كما تسهم ظروف المعيشة التي يعيشها الضحايا وعدم توافر الرعاية الصحية بالإضافة إلي سوء التغذية في إنتشار الأمراض كالسل والجرب وغيرها من الأمراض المعدية ، كما يعاني الأطفال الذين يتم المتاجرة بهم من مشاكل نفسية ومنها الإجهاد النفسي الذي يعقب الإستغلال الجنسي أو العمل القسري وما ينتج عن ذلك من حالات الإكتئاب ، والشعور الدائم بالخوف والقلق ، وعدم التحدث عن ما لحق بهم من ممارسات .

ـ الآثار الإقتصادية للإتجار بالبشر :

لاشك أن ظاهرة الإتجار بالبشر لم يقتصر تأثيره علي الجوانب الإجتماعية فحسب ، وإنما لابد وأن تترك بصماتها أيضا علي الجانب الإقتصادي ، بإعتبار أن المجتمع عبارة عن نسق يتكون من عدة أنساق فرعية مترابطة تتأثر وتؤثر فيما بينها البعض ، فغالبا ما تؤدي ظاهرة الإتجار بالبشر وعلي الأخص العمالة غير المشروعة ، التي تكون غير مسجلة في الإحصاءات الرسمية للدول المصدرة والمستوردة لها كسلع بشرية إلي إرتفاع معدلات البطالة المعلن عنها بصورة رسمية من قبل أجهزة هذه الدول ، إذ أن هذه الفئة (التجار والوسطاء والسماسرة الذين يلجأون إلي طرق غير مشروعة للدخول والخروج) ، لا تدخل ضمن الفئات العاملة في المجتمع ، مما يمكن معه إعتبارها من قبيل البطالة . (٤٨) كما أن العمال الذين كانوا مهاجرين بطريقة غير شرعية عند عودتهم إلي بلادهم يجعلهم غير قادرين علي المساهمة في العملية الإنتاجية التي تحتاج إلي قوة مدربة ومؤهلة علميا فيدفعهم ذلك إلـي البحث عن أي فرصة عمل تحقق لهم دخلا حتي ولو كان غير مشروع . مما لا يسهم في الناتج القومي فهم مجرد عمالة ظاهرية فقط لا يسفر عن عملهم سلع أو خدمات ، فهم أذن نوع من البطالة المقنعة، حيث يتبدد جزء مهم من القوة العاملة وتستنزف طاقاتها في أعمال لا تفيد الإقتصاد ولا تحقق أي إنتاج فعلي . (٤٩)

كما يؤدي الإتجار بالبشر أيضا إلي إستنزاف الموارد البشرية سواء في دول المقصد أو دول المصدر لها . ففي دول المقصد فإن العمالة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة عادة ما تهدد العمالة الوطنية لدول المقصد ، حيث يسعي أصحاب العمل إلي تشغيل العمالة الرخيصـة التي لا تكلفهم أجور تذكر ، وذلك علي حساب العمالة الوطنية مرتفعة الأجر . (٥٠) أما بالنسبة لدول المصدر فتلعب ظاهرة الإتجار بالبشر دورا كبيرا في إستنزاف القوي البشرية وخاصة النساء والأطفال ، وذلك لأن إغراءات الربح السريع والسهل ، وهو ما يؤدي إلي التحول من الأعمال المشروعة إلي الأعمال غير المشروعة سواء في داخل الدول أو خارجها . (٥١) وفي النهاية لا تسفيد هذه الدول من التغيرات الإجتماعية التي تحدها عملية

التنمية ذاتها بتغير مفاهيم الأفراد عن العمل ، وإنما بالعكس تعمل علي تعميق المفاهيم الإجتماعية الخاطئة عن بعض المهن . (٥٢)

إن الإتجار بالبشر غالبا ما يؤدي إلي تشويه هيكل الدخل القومي ، حيث إن تحويلات عناصر عملية الإتجار بالبشر لدخولهم تؤدي إلي إنتعاش في الإقتصاد الداخلي للبلاد ، إلا إنه إنتعاش كاذب في الغالب ، فهذه الأموال ترتب عليها أثار إقتصادية خطيرة (٥٣) ، إذ تؤدي إلي تمكين الأفراد الذين حصلوا عليها من الإنتقال من الفئات ذات الدخل المنخفض إلي الفئات ذات الدخل المرتفع ، مما يدفع البعض قبول الأعمال التي لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وذلك للحصول علي دخل أعلي لرفع مستوي معيشته ، بالإضافة إلي ذلك إن إستخدام تلك الأموال في الإستثمارات الإقتصادية يكون بغرض طمس مصدرها وليس بهدف التنمية الإقتصادية ، إلي جانب إن تلك التجارة البغيضة تساعد علي التنامي السريع في معدلات التضخم الإقتصادي ، مما يؤدي إلي تشويه هيكل الأسعار فهي تعتبر من أنماط الإقتصاد الخفي .

تاسعا : منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي يعتمد علي التحليل والتفسير للظاهرة ، بسبب الطبيعة الخاصة لعينة الدراسة ، فدراسة النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالبشر تعد من الظواهر المعقدة والتي لا يمكن النفاذ إليها إلا من خلال منهجية علمية تراعي خصوصية مجتمع الدراسة ، وتتماشي مع الهدف من الدراسة ، فمن خلال هذا المنهج ستمكن الدراسة من النفاذ بعمق إلي الظاهرة محل الدراسة ، وإلي مجتمع الدراسة ، لكي نتعرف علي ظاهرة الإتجار بالبشر عن قرب ، ونتعرف علي التجارب التي خاضها ضحايا الإتجار بالبشر .

إعتمدت الدراسة الراهنة علي دليل دراسة الحالة Case study Method لبعض ضحايا الإتجار بالبشر ، بهدف الحصول علي بيانات كيفية شاملة عن ضحايا الإتجار بالبشر ، حتي يتسني معرفة كافة الأبعاد والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤدية للإتجار بالبشر ، وأهم أشكاله من خلال الحصول علي بيانات متعمقة جديدة قد تضيفها الضحايا .

كذلك قامت الدراسة أيضا بإجراء بعض المقابلات Interviews ، وذلك من خلال تصميم دليل مقابلة تضمن علي مجموعة من التساؤلات التي من خلالها نحقق بعض أهداف الدراسة ، حيث تهدف المقابلة الحصول علي معلومات من أشخاص يعدون حجة في مجال تخصصهم أو ميدان عملهم ، ويستهدف هذا النوع من المقابلات رأي المتخصصين بشأن ظاهرة الإتجار بالبشر .

وقد قامت الدراسة الراهنة بتصميم إطار بحثي يمكن من خلاله تنظيم مجموعة من النقاط بهدف الوصول إلي الصورة الكلية للحالة المراد دراستها ، ويحتوي هذا الإطار البحثي علي ٦محاور رئيسية تتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، والمحاور علي النحو التالي :

المحور الأول : ويشمل الخصائص الإجتماعية والإقتصادية لعينة الدراسة وأسرهم "
العمر ـ الحالة الإجتماعية ـ المستوي التعليمي ـ الحالة المهنية ـ مكان السكن ـ عدد أفراد أسر المبحوثين".
المحور الثاني : ويتناول ماهية الإتجار بالبشر .
المحور الثالث : أنماط و أشكال الإتجار بالبشر " نوع الإستغلال ـ الشخص المتاجر ـ مدة الإستغلال ـ موقف المبحوثين من الإتجار بهم ـ رد فعل الأسرة " .
المحور الرابع : يتناول العوامل الإجتماعية والإقتصادية للإتجار بالبشر .
المحور الخامس : يتناول الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر .
المحور السادس : يتناول التصور المقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر

عاشرا : مجالات الدراسة :

ـ **المجال الجغرافي** : يتضمن المجال الجغرافي لهذه الدراسة في محافظة الدقهلية.
هي إحدي محافظات مصر، وتقع شمال شرق الدلتا،عاصمتها هي مدينة المنصورة ، وتبلغ مساحتها ٢٣، ٣٥٣٨ كم٢ (٥٤) ، ويبلغ عدد السكان بها ٧٠٢٠٦٧٨ نسمة حسب تعداد السكان التقديري لمحافظة الدقهلية في يناير٢٠٢٢ (٥٥) ، وتضم الدقهلية عدد ٣ مدن ، وعدد ٢ حي ، و١٢٦ وحدة حلية ، و٤٩٩ قرية ، و٢٠٢٥ كفر / عزبة . (٥٦)
هذا ، ويتمثل مجتمع البحث في مديرية التضامن الإجتماعي بالدقهلية ، ومركز الكلي والمسالك البولية بالمنصورة.
ـ **المجال البشري** : تم تطبيقها علي عينة من الحالات بلغت ١٥حالة بإختلاف فئاتهم الإجتماعية وأوضاعهم الإقتصادية والمستوي التعليمي ، وهم مقسمين إلي:
ـ عدد١٢حالة تعرضت للإستغلال الجنسي ولزواجات القاصرات والعمل القسري و وهم من الحالات المستفيدة لخدمات مديرية التضامن الإجتماعي بالدقهلية " خط نجدة الطفل ـ مركز إستضافة المرأة المعنفة ـ المؤسسات الإيوائية ".
ـ عدد ٣ حالات تعرضت للإتجار في الأعضاء البشرية " بيع الكلي " ، وهم من الحالات المترددة بمركز الكلي والمسالك البولية بالمنصورة .
هذا ، فضلا عن إجراء (٥) مقابلات علي عينة من الخبراء والمتخصصين بظاهرة الإتجار بالبشر .
ـ **المجال الزمني** : ويقصد به في الفترة الزمنية التي إستغرقتها الدراسة الميدانية وقد بلغت نحو ثمانية أشهر ، إبتداءا من شهر يونيو ٢٠٢٢م إلي شهر يناير ٢٠٢٣ م تم خلالها جمع المادة الميدانية ، ثم تلا ذلك مراجعة المادة الميدانية وتصنيفها وتفريغها ، وتحليلها وتفسيرها ، وصولا إلي النتائج العامة للدراسة .

حادي عشر : تحليل نتائج الدراسة الميدانية

١ـ خصائص حالات الدراسة " ضحايا الإتجار بالبشر "

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة الإجتماعية	المستوي التعليمي	السكن	الحالة المهنية	نمط الإتجار بالبشر
١	انثي	١٦	مطلقة	اعدادية	قرية	طالبة	زواج قاصرات استغلال جنسي
٢	انثي	١٣	طفلة	الثاني الاعدادي	قرية	طالبة	استغلال جنسي
٣	انثي وشقيقتها	١٠ ٨	طفلة طفلة	٥ ابتدائي ٣ ابتدائي	مدينة مدينة	طالبة طالبة	استغلال جنسي
٤	انثي	١٤	متزوجه	ابتدائية	قرية	ـ	زواج قاصرات
٥	انثي	١٦	متزوجه	امية	قرية	ـ	زواج قاصرات
٦	ذكر	٢٩	أعزب	دبلوم	قرية	موظف	الاتجاربالاعضاء البشرية
٧	ذكر	٤٣	متزوج	بكالوريوس	مدينة	سائق	الاتجاربالاعضاء البشرية
٨	ذكر	٣٠	متزوج	امي	قرية	عامل باليومية	الاتجاربالاعضاء البشرية
٩	ذكر	١٢	طفل	السادس الابتدائي	مدينة	ميكانيكي	العمل القسري
١٠	ذكر	١٤	طفل	الثاني الابتدائي	قرية	ميكانيكي	العمل القسري
١١	ذكر	١٣	طفل	ابتدائية	مدينة	طالب	استغلال جنسي
١٢	انثي	٢٨	متزوجه	دبلوم	قرية	ـ	استغلال جنسي
١٣	انثي	٣٥	متزوجه	ابتدائية	قرية	ـ	استغلال جنسي
١٤	انثي	١٥	زواج عرفي	اعدادية	قرية	ـ	زواج قاصرات استغلال جنسي
١٥	انثي	٢١	اعزب	بالجامعة	قرية	طالبة	استغلال جنسي

٢. خصائص أسر حالات الدراسة

رقم الحالة	الحالة الإجتماعية	المستوب التعليمي	عدد افراد الأسرة	الحالة الإقتصادية	مهنة الوالد	مهنة الوالدة	عائل الأسرة
١	مطلقان	يقرأ ويكتب	٩	منخفض	عامل	ـ	الأب
٢	متزوجان	امي	٦	منخفض	ـ	ـ	الأبن
٣	متزوجان	امي	٦	منخفض	بائع متجول	متسولة	الوالدان
٤	متزوجان	امي	٨	منخفض	ـ	ـ	الابناء

رقم الحالة	الحالة الإجتماعية	المستوب التعليمي	عدد افراد الأسرة	الحالة الإقتصادية	مهنة الوالد	مهنة الوالدة	عائل الأسرة
٥	مطلقان	امي	٧	منخفض	عامل باليومية	ـ	الأب
٦	أرمل	ـ	٢	منخفض	بالمعاش	ـ	الأب
٧	ـ	دبلوم	٥	متوسط	ـ	ـ	الضحية
٨	ـ	الاعدادية	٣	متوسط	ـ	ـ	الضحية
٩	متزوج	امي	٨	منخفض	ـ	ـ	الأبناء
١٠	متوفيان	ـ	٥	منخفض	الجد حارس عقار	ـ	الجد
١١	متزوجان	ـ	٧	فقيرة	عامل باليومية	ـ	الأب
١٢	متزوجان	امي	٤	فقيرة	عامل	ـ	الأب
١٣	متزوجان	امي	٨	فقيرة	تباع ميكروباص	ـ	الأب
١٤	تفكك أسري	امي	٥	فقيرة	سائق	اعمال منافية للآداب	الأم
١٥	أرمل	جامعي	٢	متوسطة	بالمعاش	ـ	الأب

٣ـ خصائص عينة مقابلة الخبراء والمتخصصين بظاهرة الإتجار بالبشر :

رقم	العمر	الحالة الإجتماعية	المستوي التعليمي	الحالة المهنية
١	٤٨	متزوج	دكتوراه في الارشاد النفسي	استشاري التربية النفسية
٢	٥٠	متزوج	دكتوراه في الفقه الإسلامي	استاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر
٣	٣٧	متزوج	ماجستير في علم الإجتماع	عضو الأمانة الفنية ومدير وحدة الأبحاث والإعلام – فريق مكافحة الإتجار بالبشر
٤	٥٦	متزوج	دكتوراه في علم الإجتماع	مدير تطوير وحدة النوع الإجتماعي بالمجلس الوطني لمناهضة التعذيب NCCM
٥	٣٠	متزوجة	ليسانس في الآداب	باحث أول بوحدة مكافحة الإتجار بالبشر

٤ـ مناقشة نتائج دراسة الحالة والمقابلة في ضوء أهداف الدراسة :

المبحث الأول : ماهية الإتجار بالبشر

هو إستغلال البشر بطريقة غير مشروعة في ظروف ماسة بكرامتهم تحقيقا لمنافع خاصة على نحو مخالف للقانون ومواثيق حقوق الإنسان الدولية سواء بطرق تجميعهم ونقلهم وظروف عملهم وإستغلالهم من خلال وسائل مختلفة مثل الإتجار بالأعضاء البشرية ، والإستغلال الجنسي ، وعمالة الأطفال وغيرها (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤) ، كما إنه سلوك غير مشروع ينم عن إرادة إجرامية من قبل الجاني ، ويعد إنتهاكا للمصالح الجوهرية لفرد أو لمجموعة أفراد ، يترتب عليه ضرر ماديا أو أدبيا للضحية ، كما قد يمتد هذا الضرر لعائلتها مع وجود علاقة سببية تربط مابين هذا السلوك والنتيجة الإجرامية (المقابلة رقم ٥) .

المبحث الثاني : أنماط وأشكال الإتجار بالبشر التي تعرضت لها الحالات

- لقد أسفرت الدراسة الميدانية للحالات أن أنماط وأشكال الإتجار بالبشر التي تعرضوا لها تتمثل في الإستغلال الجنسي (الحالة رقم ١-٢-٣-١١-١٢-١٣-١٤) ، زواج القاصرات (الحالة رقم١- ٤-٥-١٤) ، الإتجار في الأعضاء البشرية " بيع الكلي " (الحالة رقم ٦-٧-٨) ، العمل القسري (الحالة رقم ٩-١٠) ، في حين خلصت الدراسة الميدانية للمقابلات مع المختصين والخبراء بالظاهرة أن أنماط الإتجار بالبشر تثمثل أيضا في في إستغلال الأفراد في أعمال الدعارة أو في إنتاج المواد الإباحية ، أو إستغلالهم في الخدمة قسرا ، أو التسول ، أو التبني (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) .
- هذا الإستغلال أما أن يكون مباشر حيث يكون التاجر هو من قام بممارسة الإستغلال بنفسه مستغلا ضعف الحالة وإستخدام سيطرته عليها (الحالة رقم ١-٢-٣-١١-١٢-١٣-١٥) ، أوإستغلال غير مباشر حيث أن الحالة لم تخضع مباشرة للمتاجرة ولكن كان هناك وسيط تم من خلاله المتاجرة بالحالة وذلك بغرض المكسب المادي (الحالة رقم٤-٥- ٦-٧-٨- ٩-١٠-١٤)
- كما أكدت الدراسة الميدانية علي أن الشخص المتاجر بالحالات " المستغل " تمثل في أحد أفراد الأسرة (كالأب أو الأم أو الأخ أو الزوج) (الحالة رقم ١-٣-٤ -٩ -١٢-١٣-١٤-١٥) ، أو أحد الأقارب (الحالة رقم ٢ -١٠ -١١) ، أوسيط أو سمسار (الحالة رقم ٥- ٧-٨) ، وقد يكون الحالة نفسها هي من قدمت نفسها كسلعة مقابل المكسب المادي وكان ذلك من خلال وسائل الإنترنت (الحالة رقم ٦) .
- وأسفرت أيضا الدراسة الميدانية علي أن أغلبية الحالات رافضين وقوعهم فريسة للإتجار بالبشر ، حيث أن الأسرة هي التي ضغطت عليهم وفرضت سيطرتها حتي دفعتهم ليكونوا ضحايا هذه التجارة ، وبالتالي فأن الأمر ليس بأيديهم (الحالة رقم ١-٣ -٤- ٥-٩-١٠-١١) ، أما الحالات التي تقبل هذا الإستغلال والمتاجرة بهم وذلك لوقوعها تحت التهديد (الحالة رقم ٢) ، أو كان هدفهم من وراء الموافقة علي هذا الإستغلال الحصول علي المكسب المادي ، وتحسين أوضاعهم الإقتصادية ، ضاربين بعرض الحائط كل القيم الأخلاقية (الحالة رقم ٦-٧-٨) .

المبحث الثالث : خصائص وسمات الحالات الضحايا

النـــوع : وقد أسفرت الدراسة الميدانية أن النوع يعد محددا لوقوع المبحوثين كضحايا للإتجار بالبشر ، فقد شكلت الإناث من الضحايا (الحالة رقم ١-٢-٣-٤- ٥-١٢-١٣-١٤-١٥) ، مع الأخذ في الإعتبار أن الحالة رقم (٣) تمثل شقيقتين ، و الذكور (الحالة رقم ٦-٧-٨-٩-١٠-١١) ، وهذا يؤكد

لنا الإناث والذكور قد يقعون كضحايا للإتجار بالبشر ، وأن النوع يمثل معيارا مهما من معايير وقوع الأفراد كضحايا للإتجار بالبشر .

العمـر : أسفرت الدراسة الميدانية علي أن هناك تباينا في المراحل العمرية للمبحوثين ضحايا الإتجار بالبشر الذين طبقت عليهم الدراسة ، حيث كانت الأغلبية من ضحايا الإتجار بالبشر هي الفئة العمرية من ٨ إلي ١٨عام (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٩-١٠-١١) ، والدراسة الحالية تذهب إلي أن سبب إرتفاع هذه النسبة يعود إلي مجموعة من الخصائص أبرزها الخصائص الجسمية التي يستهدفها المتاجر بالبشر وخاصة إذا كان المتاجر يسعي إلي الإستغلال الجنسي للضحية ، كما أن هذه الفئة يمكن السيطرة عليها وإستخدام السلطة والعنف معها لإخضاعها للإستغلال أكثر من الفئات الأكبر سنا ، فالمتاجرون بالبشر يجيدون فنون إختيار ضحاياهم بدقة وعناية ، بحيث تتناسب مع طموحاتهم ورغباتهم الإجرامية .

وقد أسفرت الدراسة الميدانية أيضا علي أن قلة الوعي والخبرة كانت من أبرز العوامل التي أسهمت في إيقاع الأطفال كضحايا للإستغلال الجنسي والمتاجرة بهم ، فقد إتضح من خلال دراسة الحالة مع عينة الدراسة أن جميع الأطفال الذين شملتهم الدراسة ليس لديهم وعي بماهية الإتجار بهم فكانت من أبرزهم الحالة رقم (٣) ، وكانا يطلقا علي الإستغلال الواقع عليهما لفظ " حاجات مش كويسة " ، كما أن جميع الأطفال الذين شملتهم الدراسة غير مدركين للمخاطر التي من الممكن أن تحدق بهم (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٩-١٠-١١) ، فمن أبرزهم الحالة رقم (٢) حيث قالت " أنا ماكنتش أعرف أن دي نهايتها " .

كما أن سهولة خداعهم وإيهامهم والتغرير بهم كان عاملا بارزا في إيقاع الحالات كضحايا للإتجار بالبشر وإستغلالهم ، فقد وجدت الدراسة مجموعة من الأطفال تم التغرير بهم بحكم طبيعة مرحلتهم العمرية كانت من أبرزها الحالة رقم (١) التي تقول وهي تتحدث عن المستغل لها إنه كان يقول لها " أنا أبوكي ما تتكسفيش مني " و " أنا بدلعك لازم تسمعي الكلام " .

والحالة رقم (٩) الذي يذكر كيفية خدعه الشخص المتاجر به . الذي إستغله في العمل القسري فيقول " اللي جابني هو أبويا وقال لصاحب الورشة عايزه يبقي راجل يعتمد علي نفسه " .

والحالة رقم (١٠) فيقول " أنا ما إتعالمتش علشان جدي قال ليا أنت لازم تتعلم صنعه إحنا مش بتوع علام " .

هذه المقولات للأطفال الضحايا تبين لنا بجلاء الطبيعة البريئة وقلة الإدراك المرتبطة بمرحلة الطفولة ، وكيف تم إستغلالها من قبل مستغلي هؤلاء الأطفال الضحايا .

ثم الضحايا الذين يقعون في الفئة العمرية بين ٢٠إلي ٤٥ عام (الحالات رقم ٦-٧-٨ -١٢-١٣-١٤-١٥)، هذا التنوع العمري للضحايا تنظر له الدراسة الحالية علي أنه يرتبط بشكل مباشر بمن يقومون بالإتجار بالبشر وإستغلالهم أكثر من إرتباطه بالضحايا (النساء والأطفال والرجال) ، فهم من يقومون بإختيار ضحاياهم بناء عليه .

حيث وجدت الدراسة أن هناك خصائص ترتبط بعمر الحالة الضحية وبطبيعة ما سوف يتم إستغلال الحالة فيه من قبل المتاجر بها ، فإذا كان الإستغلال إستغلالا جنسيا فيسعي المتاجر إلي الضحية التي تشبع الرغبات الجنسية عنده مستخدماً القوة والسيطرة عليها (الحالة رقم ١-٢-٣ -١١-١٢-١٣-١٤-١٥) أو بغرض التربح من الأعمال التي تقدم لراغبي المتعة الجنسية (الحالة رقم ١-٤-٥-١٤) ، وعليه يركز علي المرحلة العمرية التي يستطيع فرض سيطرته وقوته عليها ، كما يسعي إلي المرحلة العمرية التي تتسم بخصائص جسمية معينة (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) ، فالمرحلة العمرية من ٨ سنوات إلي ٤٥ سنة تتميز بتلك الخصائص التي يسعي المتاجر " المستغل " إليها ، وخاصة إذا كانت الحالة أنثي إذ تقوم المرأة بتقديم جسدها للراغب فيه ليستمتع به بمقابل يدفعه فيكون محل الإتجار هو المتعة التي يحتوي عليه جسد المرأة ، بإعتبار تلك المتعة منفعة ينالها المستمتع ، ويدفع قيمتها (الحالة رقم ١-٤-٥-١٤) .

المستوي التعليمي أكدت الدراسة الميدانية علي أن تدني المستوي التعليمي للأفراد بشكل عام وللحالات بشكل خاص يلعب دورا في جعلهم أكثر عرضة من غيرهم للوقوع كضحايا للإتجار بالبشر .

حيث أسفرت الدراسة الميدانية علي أن فئة الذين مازالوا يدرسون بالمرحلة الأبتدائية والأعدادية حتي يحصلون علي الدبلوم كانت هي الأعلي بين الحالات (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٦-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤) ، ويأتي في المرتبة الثانية الحالات اللاتي في الجامعة (الحالة رقم ٧- ١٥) ، وأخيرا الحالات التي لم تتلقي تعليما (الحالة رقم ٥-٨) ، ويدل ذلك علي أن هناك علاقة بين تدني المستوي التعليمي ومعدلات وقوع الأفراد كضحايا للإتجار بالبشر ، فكلما إرتفع المستوي التعليمي كلما قلت فرصة وقوع الأفراد كضحايا للمتاجرة بهم والعكس بالعكس .

فالمبحوثين الذين في الجامعة قد إنعكس هذا التعليم عليهم ، حيث كانوا مدركين للوضع الذي يقومون به ، وهم أكثر إدراكا ووعيا وحرصا للوضع الذي يعيشون فيه بعكس باقي الحالات التي مازالوا يدرسون بالمرحلة الأبتدائية والأعدادية حتي يحصلون علي الدبلوم فإن مستوي وعيهم متدني ويجهلون كثيرا مما يعرفه سابقوهم الذين حاصلين علي مؤهل جامعي ، وهو ماثبت بجلاء من خلال دراسة الحالة مع الحالات الضحايا .

المبحث الرابع : العوامل الإجتماعية والإقتصادية التي أدت للإتجار بالبشر :

- عوامل إجتماعية :

أكدت الدراسة الميدانية أن التفكك الأسري له دور في جعل الأفراد يقعون ضحايا للإتجار بالبشر (الحالة رقم ١-٣-٥-٧-٨-١٠) ، (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) ، فقد وجدت الدراسة أن أغلبية الحالات تعاني منه ، وأن هذا التفكك هو الذي قادهم للوقوع كضحايا للمتاجرة بهم .

كماأكدت الدراسة الميدانية علي المقولة الأتية " أنه كلما زاد حجم أفراد الأسرة كلما زاد الإهمال لأفرادها ، وجعلهم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للإتجار بالبشر " ، وقد وجدت الدراسة الحالية أن عدد أفراد أسر الحالات يتراوح من ٣ أفراد إلي ٩ أفراد (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٧-٨- ٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) ، أي أن أغلبية الحالات التي تمت دراستهم هم ينتمون إلي أسر تتميز بكبر حجمها.

وعليه فالأسرة لها دوراً محوريا وجوهريا في إيقاع أبنائها كفرائس لهذا النمط الإجرامي ، فقد وجدت الدراسة أن الحالات اللاتي وقعن كضحايا لظاهرة الإتجار بالبشر كانت أسرهم موافقة ومؤيدة علي ممارسة هذه الجريمة ضد أفرادها (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) .

كما أكدت الدراسة الميدانية علي أن المستوي التعليمي المتدني للأسرة ينعكس سلبا علي أفراد الأسرة عموما وعلي الأطفال علي وجه الخصوص (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) . وتذهب الدراسة الحالية للتأكيد علي القول بأنه " كلما إرتفع المستوي التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع أفرادها كضحايا للمتاجرة بهم ، وكلما تدني المستوي التعليمي للأسرة كلما زادت إمكانية وقوع أفرادها كضحايا للمتاجرة بهم " ، فلقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن أسر الحالات الضحايا أغلبهم أسر أمية التعليم (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٩-١٢-١٤) ، ويليها الأسر ذو المؤهل المتوسط (الحالة رقم ٧-٨) .

. عوامل بيئية :

لقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن هناك تباينا في أماكن السكن إلا أن النسبة الكبري من الحالات تسكن في القري (الحالة رقم ١-٢-٤-٥-٦-٨-٩-١٠ -١١-١٢-١٣-١٤-١٥) ، وهذا يدل علي أنهم يعيشون في بيئات فقيرة نوعا ما تنتشر بينها ثقافات مغايرة للأعراف والقوانين التي تحمي أفرادها (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) ، ويليها الحالات التي تسكن في المدن (الحالة رقم ٣-٧) .

. عـوامل ثقـافية :

لقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن هناك ثقافة هامشية لدي بعض الأسر مثل (ثقافة أن مصير الفتاة في النهاية هو الزواج) من منطلق أن الزواج سترة ، وعدم أهمية التعليم بالنسبة لها (الحالة رقم ١-٤-٥-١٤) ، و كذلك (ثقافة التسول) من شأنها أن تسهل من عمليات إيقاع الأبناء الذين ينتمون لهذه الأسر كضحايا للمتاجرة بهم ، حيث وجدت الدراسة أن هناك حالات من بين مجموعة عينة الدراسة يمتهن العائل لهم التسول (الحالة رقم ٣) ، وأخري تمتهن الأم أعمالا منافية للآداب (الحالة رقم ١٤) ، هذا السلوك المنحرف من شأنه أن يجعل الأطفال الذين ينتمون لهذه الثقافة أكثر عرضة لكي يكونوا ضحايا فعليين أو محتملين للإتجار بالبشر .

. العوامـل الإقتصاديـة :

لقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن العوامل الإقتصادية تلعب دورا مهما وحاسما في جعل بعض الأفراد يقعون ضحايا للإتجار بالبشر ، حيث حاولت الباحثة الربط بين الأوضاع الإقتصادية لأفراد عينة

الدراسة ووقوعهم فريسة لظاهرة الإتجار بالبشر ، فأكدت الدراسة أن ظاهرة الإتجار بالبشر وليدة بعض الظروف الإقتصادية وفي مقدمتها الفقر، وعدم القدرة علي تلبية الإحتياجات الضرورية ، وسوء الأحوال المادية ، والبطالة ، والجشع والرغبة في الربح المادي السريع (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) .

- وقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلي أسر فقيرة (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٦-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤) ، ومنهم ينتمون إلي أسر متوسطة إقتصاديا (الحالة رقم ٧-٨-١٥) ، وعلي الرغم من مستوي الأقتصادي المتوسط لهم إلا إنهم لا يستطيعون الوفاء بكافة متطلبات أفراد أسرهم ، وعليه فإن الدراسة تذهب إلي أن الفقر والحاجة هوالدافع الذي جعل المبحوثين ضحايا للمتاجرة بهم .
- كما أسفرت الدراسة الميدانية علي أن المسئولين عن أفراد العينة والمعيلين لهم أغلبهم يعملون أعمال متدنية ذات أجر زهيد لا يكاد يحقق متطلبات **الأسرة** (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٦-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤) ، ولا يحققون مستوي إقتصاديا مناسبا للأسرة وخاصة إذا ربطنا ذلك بمتغير عدد أفراد الأسرة وتوزيع الدخل الشهري للأسرة عليهم .
- كما أكدت الدراسة الميدانية علي أن النظام الرأسمالي السائد في المجتمع هو أحد العوامل الإقتصادية الذي لعب دورا بالغا في وقوع أفراد العينة ضحايا للإتجار بالبشر ، وتعميق مفاهيم الثقافة الإستهلاكية ، من خلال المتاجرة بالبشر لإرضاء الشهوات والرغبات (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) ، أما في دراسة الحالات تبين أن المتاجرين يعملون جاهدين الحصول علي كل حاجاتهم أيا كانت بالمال ، وعلي الجانب الأخر، وبالمقابل يتطلع الفقراء إلي التمتع بحياة الرفاهية وتحقيق أحلامهم علي حساب إنسانيتهم وكرامتهم ولو ببيع أنفسهم أو من يتولون تربيتهم (الحالة رقم ١-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠ -١٣-١٤) .
- كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقابلات أن من العوامل المؤدية للإتجار بالبشر نقص التوعية الجنسية ، وإنتشار الأفلام والمسلسلات الإباحية ، كما أن الأباء الذين أسيئت معاملتهم جنسيا في طفولتهم هم أكثر عرضة لأن يصبحوا معتدين علي أطفالهم ، إلي جانب عدم الحرص من الوالدين أثناء ممارسة العلاقة الجنسية فيما بينهما ، فحب الإستطلاع لدي الأطفال بهذا الشأن شديد جدا (المقابلة رقم ١-٤) ، وأيضا البعد عن الدين والتحلل الأخلاقي (المقابلة ٢-٣-٥) ، إلي جانب إنتشار ظاهرة أطفال الشوارع (المقابلة رقم ٤-٥).

المبحث الخامس : الآثار والمشكلات المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر

لقد أسفرت الدراسة الميدانية علي أن هناك جريمة غير إنسانية تتم ضد هؤلاء الأفراد سواء من قبل أسرهم أو من قبل بعض الوسطاء والسماسرة ، ولكن الغالبية العظمي من الأفراد كان الإستغلال والمتاجرة بهم من قبل أسرهم ، وعليه فقد إستخلصت الدراسة الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر وهي :

- علي مستوي الفرد :

- تعرض الأفراد لأنماط متنوعة من العنف الجسدي وكان أبرز تلك الأنماط الضرب ، والإهمال الحالة رقم (١-٢-٣-٤-٨-٩-١٠-١٣-١٤) ، الكسور والجروح والحروق (الحالة رقم ٣-٩-١٠-١٣) .
- تعرض الأفراد لأنماط من العنف اللفظي من أبرزها السب والشتائم (الحالة رقم١-٣-٤- ٦-٨-٩-١٠-١٣-١٤) .
- تختلط في ذهن الضحية المحرمات بالمباح ، وتداس حميمة جسده التي يفترض أن تكون مصانة ، وتتكسر في نظره القواعد الأخلاقية والأعراف الإجتماعية ، كما تتزعزع ثقته بالكبار ، وكذلك ثقته بنفسه ، وتتشوه نظرته لذاته وعلاقته بجسده (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) ، ومحاولة الإنتحار (الحالة رقم ٢) ، و تعاطي المخدرات وذلك للهروب من المشاعر المدمرة التي تلاحقه (المقابلة رقم ١-٤-٥) .

يعاني الأفراد ضحايا الإتجار بالبشر من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين (الحالة رقم ١-٣-٥-١٠-١١-١٤-١٥) ، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٩-١٠) ، لذا يؤدي تعرض هؤلاء الأفراد للضغوط إلى إرتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا و الفصام ، الإكتئاب ، القلق وإضطرابات الشخصية ، الإحساس بأنهم عبء ثقيل على أسرهم ، وأنهم مكروهين من قبلهم ، كذلك الشعور بالدونية ، ويشعر الطفل أنه مجرد سلعة يتم بيعها والتخلص منها ، يلجأون إلي شرب السجائر أو تعاطي المخدرات ، كما تتكون لديهم النفسية العدائية ويكونون معادين للدولة وللمجتمع (المقابلة رقم ٣-٤-٥) ، والشعور بالخوف وعدم الإحساس بالأمن (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) ، والإنطواء والعزلة (الحالة رقم ٣-٦-٨-١٢-١٤) ، ومحاولة الإنتحار (الحالة رقم ١٢) و (المقابلة رقم ٣-٥) ، الإجهاد النفسي الذي يعقب الإستغلال (الحالة رقم ١-٢-٣-١٣-١٤-١٥) .

- تعرض الأفراد الضحايا لطائفة من الإساءات الجنسية والجسدية ومن أبرزها الزواج العرفي (الحالة رقم ١- ٤-٥-١٤) و (المقابلة ٢-٤) ، الطلاق (الحالة رقم ١) ، الحمل (الحالة رقم ١-٢-٤-٥) ، إنجاب طفل غير شرعي (الحالة رقم ١-٢-٤) و (المقابلة رقم ٤-٥) ، مما يؤدي إلي الإخلال بالقيم الإجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .
- تعرض بعض الأفراد الضحايا للإصابة بالأمراض بالأعضاء التناسلية (الحالة رقم ١-٢-٣-٤-٥-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) و (المقابلة رقم ٣-٥) ، سوء التغذية (الحالة رقم٢ -٣-٤-٥-٩-١٠) .

- قامت بعض الحالات بالهروب (الحالة رقم ١٠-١٤) و(المقابلة رقم ٤)
- حرم بعض الضحايا من إستكمال التعليم (الحالة رقم ١-٢-٤-٥-٨-٩-١٠-١٣) و (المقابلة ١-٢-٣-٤-٥) .
- عدم إشباع الحاجات العاطفية وحرمان الضحايا من حقوقهم الشرعية (الحالة رقم ٤-٥-١٤) .

ـ علي مستوي الأسرة :

- ضعف الروابط الأسرية والإجتماعية بين أفراد المجتمع ، وضعف العلاقات بين أفراد الأسرة ، وعدم تنشئة الأطفال تنشئة سوية ونموهم الأخلاقي وفقا لتعاليم ديننا (المقابلة رقم ٢) ، ورفض الأسر التوافق النفسي والإجتماعي مع الحالات ، وإحساسهم بالخزي والفضيحة (الحالة رقم ١-٢-٣) و(المقابلة رقم ٣-٤) .
- توبيخ الأسر للحالات الضحايا ومطالبتهم بالسكوت ، خاصة أن المستغل من أفراد الأسرة (الحالة رقم ١-٢-٣-١١-١٣-١٤-١٥) و(المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) .
- تنزع ظاهرة الإتجار بالبشر القيم الثقافية والعلمية التي تبث من الأسرة إلي أفرادها (الحالة رقم ١-٢-٣-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) و(المقابلة رقم ١) .
- إنتهاك الأصول الشرعية التي تحرم الإتجار بالبشر ، وخاصة الإستغلال الجنسي من قبل أحد أفراد الأسرة للحالة وهي من المحارم (الحالة رقم ١-٢-٣-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) و(المقابلة رقم (٢-٣-٥) .
- ميل الحالة للعنف تجاه الأسرة ، كرد فعل تجاه الإستغلال الواقع عليه (الحالة رقم ١-١٥) .

ـ علي مستوي ا لمجتمع :

وقد أسفرت الدراسة الميدانية من خلال دراسة الحالات(١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥) و المقابلات (١-٢-٣-٤-٥) مع الخبراء المختصين في مجال الإتجار بالبشر ، أن الآثار المترتبة علي ظاهرة الإتجار بالبشر علي المجتمع تتمثل في :

- ضعف الروابط الأسرية والإجتماعية بين أفراد المجتمع ، وضعف العلاقات بين أفراد الأسرة ، وعدم تنشئة الأطفال تنشئة سوية ونموهم الأخلاقي وفقا لتعاليم ديننا ، وإرتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع .
- إنتشار سلوكيات منحرفة كزنا المحارم مما يؤدي إلي إنتشار الأمراض الإجتماعية والنفسية ، وإختلاط الأنساب .
- إنجاب أطفال غير شرعيين ويكون مصير تلك الأطفال أما البيع أو الإتجار بأعضائهم والتشرد في الشارع أو الموت .

- زيادة معدلات الجريمة بالمجتمع من غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب البشر مما يضعف من قدرة الحكومة علي تطبيق القانون .

المبحث السادس : تصور مقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر

لقد أسفرت الدراسة الميدانية من خلال المقابلات مع الخبراء المختصين في مجال الإتجار بالبشر في وضع تصور مقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر متمثل في :

- يجب الحرص علي ألا يكون الطفل عرضة للملامسة الجسدية والقبلات (المقابلة رقم ١-٢٤).
- الحرص علي وقاية الأطفال من الإستغلال الجنسي عبر الإنترنت مثل عدم إرسال أي معلومات شخصية عنه لأي شخص ، ووجود رقابة فعالة علي مواقع الإنترنت وذلك لمكافحة الإعلانات المتعلقة بالإتجار بالنساء والأطفال (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥) .
- ضرورة إهتمام وسائل الإعلام بالبرامج الدينية وبرامج التوعية ، بالإضافة إلي تنقية مضمون المسلسلات والأفلام من المشاهد الإباحية المسيئة للأطفال (المقابلة رقم ١-٢-٥).
- كما علي الجمعيات والمنظمات الأهلية دور في توعية وتثقيف الأمهات بمعني الإستغلال الجنسي للطفل وأشكاله وأضراره . (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥)
- الإهتمام بتعيين الأخصائيين النفسيين في المدارس للتدخل في معالجة الأطفال المستغلين جنسيا . (المقابلة رقم ١-٢).
- ضرورة مكافحة الفقر والبطالة من خلال خطط وبرامج التنمية المستدامة (المقابلة رقم ١-٢-٣-٤-٥).
- مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع (المقابلة رقم ٢-٤-٥) .
- ضرورة تجريم الإتجار بالبشر نساءا وأطفالا ورجالا وذلك في نصوص قانونية واضحة ، تحدد عقوبات شديدة لهذه الجريمة (المقابلة رقم٢-٣-٤-٥) .
- الإهتمام بالتعليم ، وإكساب الفرد المهارات اللازمة للتعامل مع الأخرين وتحمل المسئولية (المقابلة رقم١-٢-٣-٤-٥) .

٥- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التوجه النظري

إعتمدت هذه الدراسة علي إطارا نظريا يتمثل في **النظرية البنائية الوظيفية** ، فالنظرية تركز علي **الدور والوظيفة** التي يقوم بها الفرد في النسق الإجتماعي ، وأنه لابد أن يكون هناك ممارسات إجتماعية منظمة للفرد من حيث أدائه لدوره ووظيفته ، بحيث إذا لم يكن للفرد دور ووظيفة يتسبب ذلك في حدوث المشكلات الإجتماعية ، كما تؤكد علي أن حدوث أي خلل في أداء الأسرة ، يمثل معوقاً وظيفياً .

وهذا ما أكدت عليه نتائج الدراسة المتعلقة بدراسة الحالة ، حيث أكدت النتائج أن ظاهرة الإتجار بالبشرترجع إلي عجز الأفراد داخل الأسرة عن أداء أدوارهم داخل النسق الإجتماعي ، وكذلك ترجع إلي

عجز الأسرة كنسق إجتماعي عن الأداء الإجتماعي السليم ، والمرتبط بالتنشئة الإجتماعية السليمة لأبنائها ، حيث أثبتت الدراسة أن الأسرة لعبت دورا رئيسي في إيقاع أطفالها كضحايا للإتجار بهم وإستغلالهم ، حيث أن الغالبية العظمي من الحالات تم إستغلالهم بموافقة وتشجيع ودعم من الأسرة ، بل وأن بعض الأسر هي التي تقوم بإستغلال أفرادها .

كما أكدت الدراسة أن نتيجة الضغوط الإقتصادية التي تتعرض لها الأسرة لعدم قدرتها علي مواجهة الطفرة التي يمر بها المجتمع والتي تتسبب في عدم قدرة الأسرة علي القيام بدورها الوظيفي تجاه أفرادها نتيجة هذه الضغوط والتوترات بمختلف أشكالها في هذه المجتمعات المنخفضة في مستواها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي . مما ينعكس علي عدم توافر المناخ الأسري السليم ، مما يؤدي إلي وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة للإستغلال ويصبح ضحية من ضحايا الإتجار البشر .

الخـــاتـــمة

أولا : نتائج الدراسة

١ـ صعوبة إستخدام المؤشرات الرقمية لقياس ظاهرة الإتجار بالبشر ، حيث لا يوجد معلومات إحصائية دقيقة بهذا الشأن ، كما أن عمليات الإتجار بالبشر تتم بسرية تامة .

٢ـ تتمثل عناصر الإتجار بالبشر في ثلاث عناصر هي السلعة (البشر) الضحايا ، التاجر (المستغل) ، و(الوسيط) أو السمسار .

٣ـ تتنوع وتتباين أنماط وأشكال الإتجار بالبشر للأفراد الضحايا يتمثل في : " الإستغلال الجنسي ، زواج القاصرات ، المتاجرة في الأعضاء البشرية ، والعمل القسري " .

٤ـ تنامي أشكال مستحدثة من الإتجار بالبشر ولا سيما تلك المعتمدة علي أدوات الجريمة الإلكترونية .

٥ـ تتمثل خصائص الأفراد الضحايا في : الإناث هن أكثر وقوعا كضحايا لظاهرة الإتجار بالبشر أكثر من الذكور ، وأن الفئة الأكثر تعرضا للإتجار بالبشر هي الفئة العمرية من (٨ إلي ٤٥ سنة) ، وهؤلاء الأفراد الضحايا ينتمون إلي أسر كبيرة الحجم ، غير مستقرة .

٦ـ ينتمي الأفراد الضحايا لمجتمعات قروية ، ويعود ذلك لكون هذه المجتمعات غالبا ما تتميز بالفقر والجهل وإنخفاض معدلات التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وإنتشار ثقافات وعادات وتقاليد مغايرة عن مجتمع المدينة تدفع الأفراد إلي وقوعهم فريسة للمتاجرة بهم .

٧ـ ينعكس المستوي التعليمي المتدني للأسرة سلبا علي أفراد الأسرة عموما ، وعلي أطفالها علي وجه الخصوص ، فكلما إرتفع المستوي التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع أفرادها كضحايا للإتجار بالبشر ، والعكس .

٨ـ محدودية الوعي بالإتجار بالبشر لدي الفئات الأقل حظا في التعليم .

٩ـ ينتمي الأفراد الضحايا إلي أسر ذات مستوي إقتصادي متدني .

١٠ ـ تعرض الأفراد الضحايا لأنماط متنوعة من العنف الجسدي ، أبرزها الضرب ، والإهمال ، الكسور والحروق ، كما تعرضوا لأنماط من العنف اللفظي من أبرزها السب والشتائم ، وأيضا تعرضوا لطائفة من الإساءات الجنسية والجسدية من أبرزها الزواج العرفي ، الطلاق ، الحمل وإنجاب أطفال بطريقة غير شرعية .

١١ـ يعاني الأفراد ضحايا الإتجار بالبشر من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين ، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة ، لذا يؤدي تعرضهم للضغوط إلى إرتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الفصام ، الإكتئاب ، القلق وإضطرابات الشخصية ، الإحساس بأنهم عبء ثقيل على أسرهم، كذلك الشعور بالدونية .

١٢ـ يؤدي الإتجار بالبشر إلي ضعف الروابط الأسرية والإجتماعية بين أفراد المجتمع ، وعدم تنشئة الأطفال تنشئة سوية ، وإرتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع ، كما يؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة بالمجتمع من غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق .

ثانيا : التوصيات

من خلال معطيات الدراسة ونتائجها ، ومن أجل تعزيز جهود مكافحة الإتجار بالبشر في العالم بوجه عام وفي مصر بوجه خاص ، توصي الدراسة بما يلي :

١ـ تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق ببناء القدرات في إطار الخدمات والمساعدات " القانونية والصحية والنفسية والإجتماعية " المقدمة لضحايا الإتجار بالبشر .

٢ـ إنشاء المزيد من دور إيواء لضحايا الإتجار بالبشر من الأطفال والنساء والرجال ، وتطوير دور الإيواء القائمة لضحايا الإتجار بالبشر .

٣ـ تدريب وتعزيز قدرات الأفراد المعنيين بمكافحة الإتجار بالبشر ، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للمتخصصين في مجال تقديم الخدمات الصحية والنفسية والإجتماعية والرعاية الصحية حول كيفية التعرف ومساعدة ضحايا الإتجار بالبشر.

٤ـ تفعيل دور مراكز إستضافة وتوجيه المرأة في حماية ضحايا الإتجار بالبشر ، وذلك من خلال إعداد برامج لبناء قدرات فرق العمل بتلك الدور علي كيفية تقديم الدعم للضحايا .

٥ـ إنشاء صندوق مساعدة ضحايا الإتجار بالبشر ، وذلك وفقا للمادة ٢٧ من القانون ٢٠١٠/٦٤م .

٦ـ إنشاء مكاتب المساعدة القانونية للفئات الأكثر إحتياجا مثل المرأة والطفل والأشخاص ذو القدرات الخاصة .

٧ـ تطوير وتكثيف المعالجة الإعلامية لقضايا الإتجار بالبشر .

٨ ـ عقد ندوات تثقيفية لتوعية طلبة المدارس ، وبناء قدرات المعلمين والأخصائيين الإجتماعيين حول التوعية بظاهرة الإتجار بالبشر .

٩ـ تمكين الأسرة ومكافحة الفقر والأمية ومنع التسرب من التعليم وعمالة الأطفال ، وذلك من خلال التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الفصل الواحد ، إقامة معارض التوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص ، التوعية بالمبادرات الحكومية مثل حياة كريمة ، وبرنامج مشروعك ، وبرنامج فرصة ، تنفيذ مشروعات تنمية مجتمعية لتوفير فرص عمل للشباب والعمل علي تمكين الفئات الأكثر إحتياجا من خلال مشروعات تنمية المرأة ، ووحدات التمكين الإقتصادي بمراكز إستضافة المرأة ، وزيادة فرص العمل من خلال برنامج فرصة التابع لوزارة التضامن الإجتماعي .

المـــراجـع

١ـ سالم ابراهيم العفيفي ، جرائم الاتجار بالبشر ، دار المتحدة للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ,٦

٢ـ تصريحات كو بون هوي رئيس منظمة الانتربول الدولية ، المؤتمر الأول للانتربول لمكافحة الاتجار بالبشر ، سوريا ، ٧-٩/٦/٢٠١٠ .

٣ـ يحيي أحمد البنا ، تعقيب علي قانون مكافحة الاتجار بالبشر .

www.Islamtoday.net

4- DOJ, Assessment of U.S.Goverment Activities to Combat Trafficking in Persons, September, 2009.

٥ ـ المجلس القومي للطفولة والأمومة ، وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال ، المعايير الدولية بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في المواد الاباحية علي شبكة الانترنت ومدي اتساق النظام القانوني المصري معها ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٦ـ محمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، دار الشروق، ط ١، ٢٠٠٤ ، ص ٨٠ .

٧ ـ علي بن بهلول الرويلي ، جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ، بحث ضمن كتاب مكافحة الاتجار بالبشر ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ,٦

٨ ـ علي عبدالرازق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٩٢-١٩١ .

٩ . السيد الحسيني ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٢ .

10- Leuis A. coser, The Function of Social Conflict, Routlege, London, 1998, p 102.

١١ـ السيد عبدالعاطي السيد ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ,٢٩٦

١٢ـ عبدالله محمد عبدالرحمن ، النظرية في علم الاجتماع : النظريات الكلاسيكية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ص٣٤٠-٣٤١ .

١٣ ـ علي ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الإجتماع : الرواد ، المكتبة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٢ .

١٤ ـ علي عبدالرازق جلبي ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٠٢ .

١٥ ـ السيد الحسيني ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٣٦ .

١٦ ـ عبدالهادي هاشم محمد ، الاتجار بالبشر بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط ١ ، ٢٠١٥.

١٧ ـ محمد الشناوي ، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار في البشر ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٤ .

18- Adejumo – Gbadebo Olubunmi (2008), Psychosocial of involvement of Women as trafficking in persons in south west Nigeria, Department of human resource Development, college of human Development, Convenant university, Nigeria.

19- Ray Nilanjana (2007), Wither Childhood? Child trafficking in India, Social development issues, George Warren Brown School of Social Work, Washington University.

٢٠ـ منظمة العمل الدولية ILO ، تحالف دولي ضد العمالة القسرية ، التقرير العالمي الملحق باعلان منظمة العمل الدولية حول مبادئ وحقوق العمل الأساسية ، جنيف ، ٢٠٠٥ .

http://www.ilo.org/dyn/declaris/declaration-web.Download-blob?Var-Document D=5059-2005.

21- Unicef ,World Congress Against Sexual , Exploitation of Children and Adolescents , Rio de Jeneiro,Brazil,25-28 November 2008.

٢٢ـ عبدالعزيز سليمان احمد ، مليون طفل وطفلة ينضمون سنويا لطابور الدعارة ، مجلة عالم الاعاقة ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠١ ، ص ٩ .

٢٣ـ سهير عبدالمنعم ، ورقة عمل حول مواجهة الاتجار بالبشر في ضوء المعايير الدولية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤.

٢٤ـ العربية ، احالة ٤١ متهما للجنايا في أكبر قضية اتجار بالبشر . https://www. Alarabiya.net.

٢٥ـ اليوم السابع ، خطف الأطفال . https://www. Youm7.com ٢٦ـ هيثم البقلي ، الإتجار بالبشر ، ٢٠٠٨. .WWW.Kenanaonline.com

٢٧ـ جان ميشيل مولومباني ، مكافحة الدعارة والشبكات الدولية للبغاء المنظم والتعاون الدولي لمكافحتها ، بحث مقدم لندوة مكافحة الاتجار بالبشر ، ١٩-٢٠/٦/٢٠١٢ ، مطبوعات القيادة العامة لشرطة أبو ظبي ، ص ٩١.

٢٨ـ زينب عبد المحسن درويش : زواج القاصرات جريمة مبكرة ، مجلة الامن والحياة ، العدد ٣٨٤ ، ابريل ٢٠١٤ ، ص ٦٨ .

29- http://WWW.unodc.org/pdf/india/human trafficking/ht-definition.pdf

٣٠- غولنار شاهينيايان ، تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة ، الدورة الثانية عشر ، ١٠يوليو ٢٠٠٩.

٣١- أميرة محمد بكر البحيري ، الإتجار بالبشر وبخاصة الأطفال ، دار النهضة العربية ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٢ .

٣٢- أسماء أحمد الرشيد ، الإتجار بالبشر وتطوره التاريخي ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٣ .

٣٣- ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١ ، ص ٣٦٤ .

٣٤- محمد شفيق ، الانسان والمجتمع – مقدمة فى السلوك الانسانى ومهارات القيادة والتعامل ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٧ : ٣٢ .

٣٥- محمد شفيق ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .

٣٦- إيناس محمد البهجي ، جرائم ا لإتجار بالبشر ، ط ١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ،٢٠١٣ ، ص ١٧٣ .

٣٧- السيد عوض على عيسى ، جريمة السرقة والتغير الاجتماعى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩١ ، ص ١٥٦ .

٣٨- روؤف عبيد ، أصول علمى الاجرام والعقاب ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٣ .

٣٩- نجيه اسحق عبدالله محمد ، فرج عبد القادر طه ، سيكولوجية المجرم والفروق بين الجنسين ، مجموعة علم النفس الانسانى ، القاهرة ، ص ,٤٥

٤٠- خالد حامد مصطفي ، جريمة غسل الأموال ، رسالة دكتوراه ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩ .

41- Center of poverty Research, Inequalitty and Crim, USA, 2012.

42- United Nations Office on drugs and crime (UNODC): Fact – sheet on the Economic Crises, Trafficking in persons and Smuggling of Migrants, Oct.2009, p.1.

43- Combating trafficking in children for labour in west and Central Africa, International Labour Organisation / IPEC, Geneva, September 2012.

٤٤- رضا عبدالغفار منصور ، العولمة وغسل الأموال ، رسائل مقدمة للحصول علي درجة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩ ، ص ١١ .

٤٥- السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .

٤٦- أميرة محمد البحيري ، الإتجار بالبشر من وجهة النظر العلمية النفسية والإجتماعية والقانونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٥٥٣ .

٤٧- أميرة محمد ، الإتجار بالبشر وبخاصة الأطفال من وجهة النظر العلمية النفسية والإجتماعية والقانونية ، دار النهضة العربية ، ٢٠١١، ص ٢٦٧ .

٤٨. منشورات مركز بحوث الشرطة ، جريمة الإتجار بالبشر ، شرطة الشارقة ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧ .
٤٩. صفوت عبدالسلام ، الإقتصاد السري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٧ .
٥٠. مني الطحاوي ، إقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٨٤ .
٥١. محمد محمود غنيمي ، فائض العمالة في الدول النامية ، دراسة مقارنة ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٤ .
٥٢. سوزي عدلي ناشد ، الإتجار بالبشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٦١ .
٥٣. محمد محمود غنيمي ، فائض العمالة في الدول النامية ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .
٥٤. الدليل الإحصائي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، الإصدار التاسع والعشرون ، الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي ، محافظة الدقهلية ، مديرية المساحة ، ٢٠٢٢/١/١ .
٥٥. تعداد السكان التقديري لمحافظة الدقهلية يناير ٢٠٢٢ ، مركز المعلومات ودعم القرار ، محافظة الدقهلية ، مديرية الشئون الصحية والسكان ، ٢٠٢٢/١/١ ٥٦. الدليل الإحصائي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، الإصدار التاسع والعشرون ، مرجع سبق ذكره .

دراســة حـالة

لبعض الحالات ضحايا الإتجار بالبشر في مدينة المنصورة

المبحث الأول الخصائص الإجتماعية والإقتصادية لعينة الدراسة

. البيانات المتعلقة بالحالات

. العمر .

. الحالة الإجتماعية .

. المستوي التعليمي .

. الحالة المهنية .

. مكان السكن .

. البيانات المتعلقة بالأسرة

. الحالة الإجتماعية .

. المستوي التعليمي .

. عدد أفراد الأسرة .

. الحالة الإقتصادية.

. الحالة المهنية .

المبحث الثاني : أنماط و أشكال الإتجار بالبشر

. أنماط و أشكال الإتجار بالبشر التي تعرض لها الحالات

. نوع الإستغلال .

. الشخص المتاجر " المستغل " .

. مدة الإستغلال .

. موقف الحالات من الإتجار بهم .

. رد فعل الأسرة .

المبحث الثالث :العوامل الإجتماعية والإقتصادية التي أدت إلي حدوث الظاهرة .

. النظام الأسري .

. التعليم .

. الدين .

. العادات والتقاليد .

. النظام الإقتصادي السائد .

. الفقر والحاجة .

. البطالة والرغبة في تحقيق الثراء السريع .

المبحث الرابع : الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر .

. علي مستوي الفرد .

. علي مستوي الأسرة .

. علي مستوي المجتمع .

دليل مقابلة

الخبراء والمختصين بظاهرة الإتجار بالبشر

البيانات الأساسية :

الأسم /

السن /

الحالة الإجتماعية /

المؤهل /

الحالة المهنية /

. مفهوم الإتجار بالبشر

. أنماط وأشكال الإتجار بالبشر

. العوامل الإجتماعية والإقتصادية التي تؤدي إلي الإتجار بالبشر

. الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر علي مستوي الفرد

. الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر علي مستوي الأسرة

. الآثار المصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر علي مستوي المجتمع

. تصور مقترح للحد من إنتشار ظاهرة الإتجار بالبشر

حكم محكمة جنايات المنصورة خاص بالحالة رقم (١) ضحايا الإتجار بالبشر

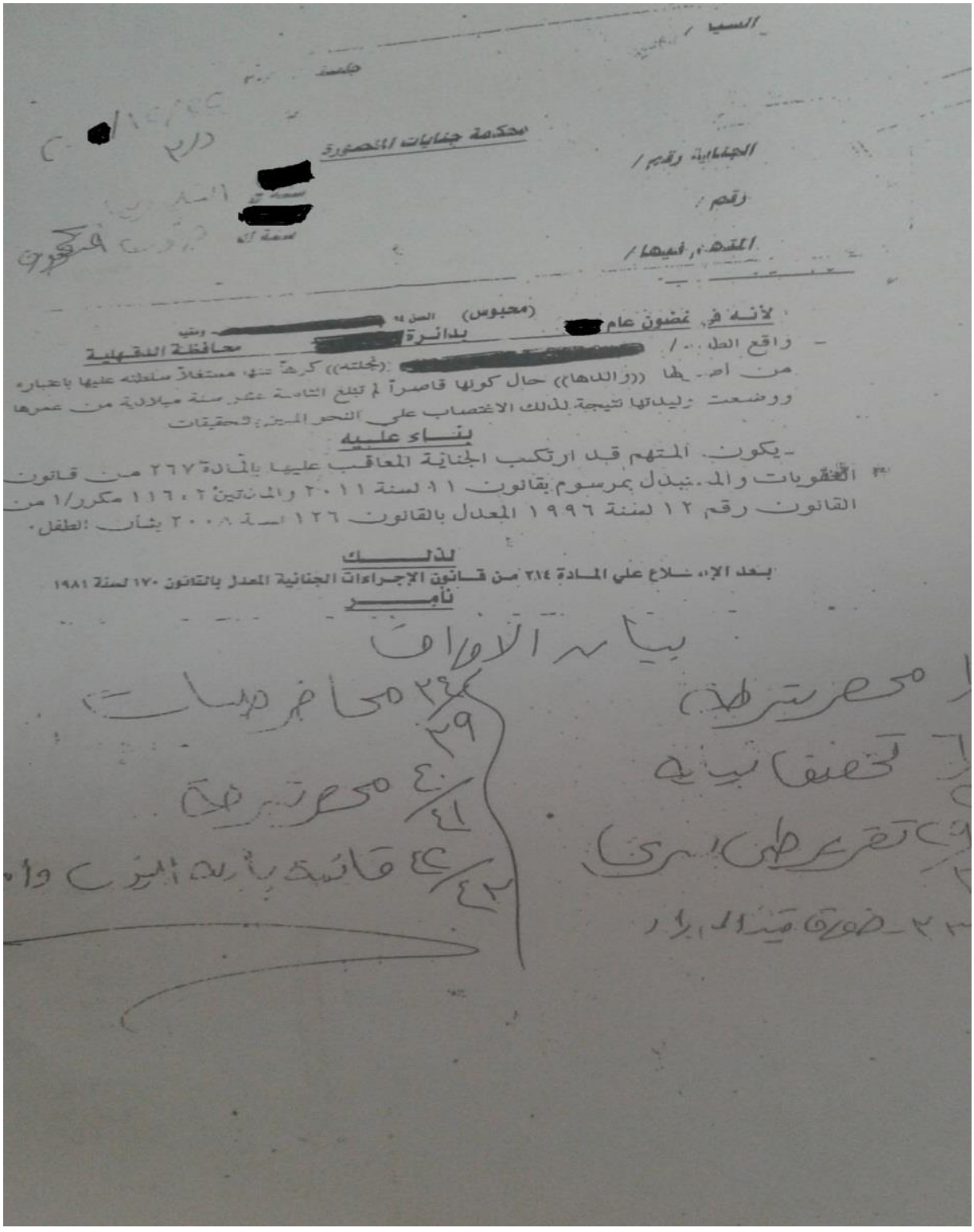

محكمة جنايات المنصورة

الجناية رقم /

رقم /

المتهم فيها /

لأنه في غضون عام [redacted] (محبوس) السن [redacted] وآخر

بدائرة [redacted] محافظة الدقهلية

- واقع الطف... / [redacted] (نجلته)) كرهاً عنها، مستغلاً سلطته عليها باعتباره من أصـ..لها ((والدها)) حال كونها قاصراً لم تبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية من عمرها ووضعت وليدتها نتيجة لذلك الاغتصاب على النحو المبين بتحقيقات

بناء عليه

- يكون المتهم قد ارتكب الجناية المعاقب عليها بالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات والمستبدل بمرسوم بقانون ١١ لسنة ٢٠١١ والمادتين ١١٦ مكرر/١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الطفل.

لذلك

بعد الإطلاع على المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١

نأمر

وزارة العدل
مصلحة الطب الشرعي
منطقة المنصورة الطبية الشرعية

لسنة [redacted] طب شرعي العاصمة

تقرير طبي شرعي

في القضية رقم لسنة [redacted] ٢٠ بنج

أنا الدكتور/ - الطبيب الشرعي- انتدبني كمحامي النيابة العامة قد قمت بمكتبنا اليوم الموافق [redacted] ٢٠ بتوقيع الكشف الطبي الشرعي على المدعوه/ وذلك لبيان عما إذا كان بها حمل من عدمه وبيان نوع الحمل و عما إذا كان مستقر من عدمه وموعد ولادته.

"وعليه أثبت الآتي"

أولاً: مذكرة النيابة:-

(مرفق صورة ضوئية منها)

ثانياً: المستندات الطبيه:-

- تقرير أشعة تلفزيونيه على كل من البطن والحوض الخاصة بالمذكور عاليه أوري وجود حمل رحمي مستقر الوضع والتروية الدموية للجنين، سليمة والحمل في حوالي الأسبوع الـ (٣١).

ثالثاً: الكشف الطبي الشرعي:-

= حضرت المذكوره/ لمكتبنا اليوم وتم الاستعراف عليها عن طريق أخذ بصمات أصابع اليدين- وهي أنثى في حوالي العقد الثاني من العمر.

= وبفحص منطقة البطن والحوض تبينا الآتي:-

(١) لم تبين ثمة آثار لندب أو جروح أو فتوقات بجدار كل من البطن، الحوض الأمامي.
(٢) تبينا وجود زيادة في حجم الرحم وتبيناه أسفل الحجاب الحاجز بـ [redacted] سنتيمترات.
(٣) هذا كما ادعت المدعوه من انقطاع الحيض عنها منذ شهر ديسمبر عام [redacted] ٢٠

الـــــرأي

مما سبق وتقدم إثباته عاليه أقرر الآتي:-

- بإجراء الكشف الطبي الشرعي على المدعو/ وكذلك الإطلاع على المستندات الطبيه المرفقة والخاصة بها- فإننا نقرر الآتي.
- المذكوره عالية حبلى في حوالي الأسبوع الـ (٣١) (مع الأخذ في الاعتبار أن مدة الحمل الطبيعيه الكاملة تتراوح من ٣٧-٤٢ أسبوع).
- والجنين في وضعه الطبيعي بالرحم في حالة جيدة (حسب ما هو وارد بتقرير الأشعه التلفزيونيه الخاص بالمذكورة
- وبالتالي فإن موعد الولاده المتوقع لها (في حالة عدم حدوث ثمة مضاعفات أو أضرار تستوجب سرعة إنهاء الحمل) سيكون بعد حوالي ٦-١١ أسبوع من تاريخه.

تحريرا في [redacted] ٢٠ م

الطبيب الشرعي

نصر.....

صفحة ١

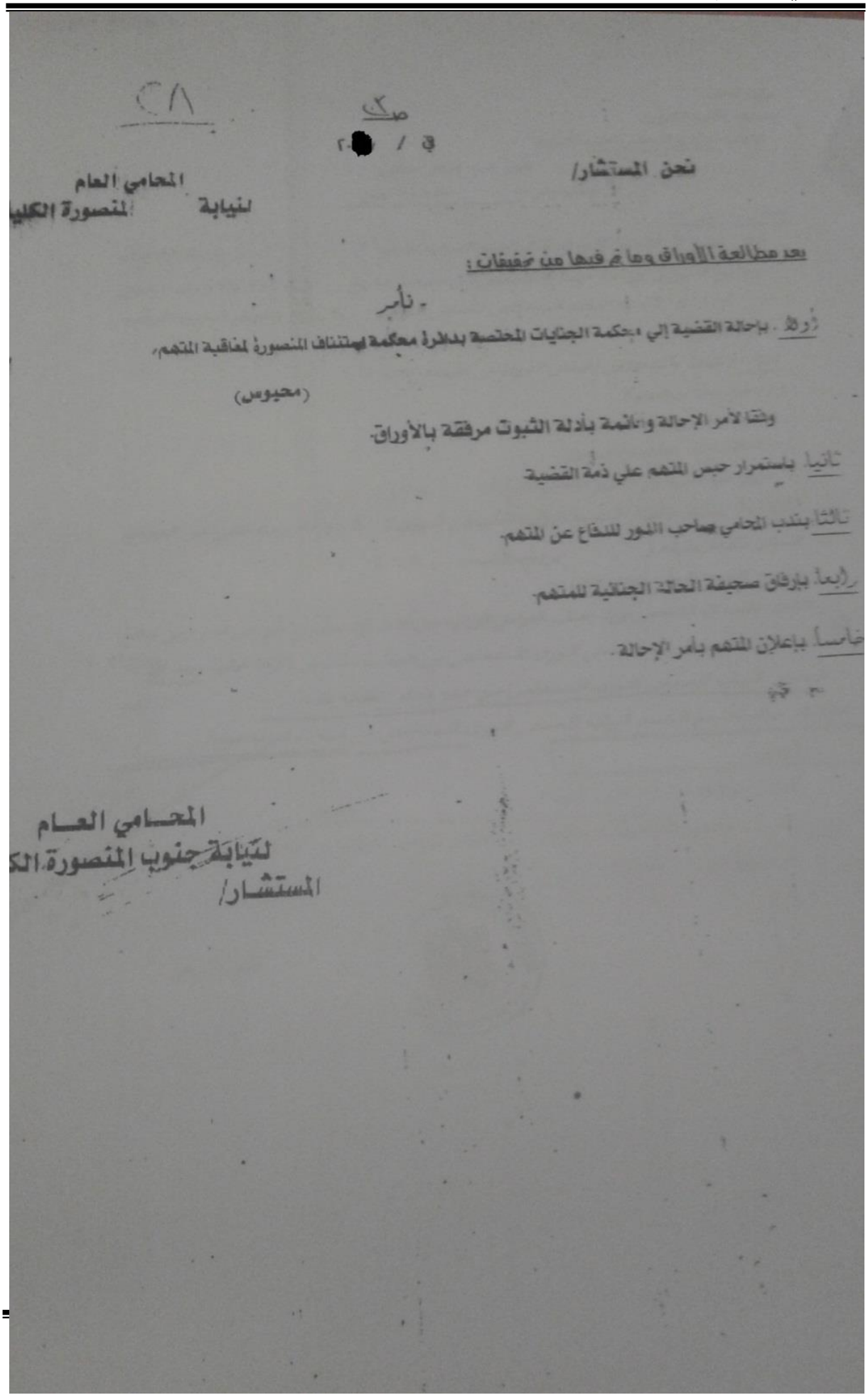

٢١

صـ ٢

ق / [redacted] ٢٠

نحن المستشار/

المحامي العام
لنيابة المنصورة الكلي

بعد مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات :

نأمر

أولاً : بإحالة القضية إلي محكمة الجنايات المختصة بدائرة محكمة استئناف المنصورة لمعاقبة المتهم،

(محبوس)

وذلك لأمر الإحالة والتهمة بأدلة الثبوت مرفقة بالأوراق.

ثانياً باستمرار حبس المتهم علي ذمة القضية.

ثالثاً بندب المحامي صاحب الدور للدفاع عن المتهم.

رابعاً بإرفاق صحيفة الحالة الجنائية للمتهم.

خامساً بإعلان المتهم بأمر الإحالة.

المحامي العام
لنيابة جنوب المنصورة الك
المستشار/

CV

ضـ (ج)

النيابة العامة
نيابة جنوب المنصورة الكلية

فـي [redacted] ٢٠١٤م

نحن / وكيل النيابة الكلية

- بعد مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات : -

أولاً :- تقيد الأوراق جناية بالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات والمستبدل بمرسوم بقانون ١١ لسنة ٢٠١١ والمادتين ٢ ، ١١٦ مكرر/١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الطفل..

ضـد

(محبوس)

لأنه في غضون عام ٢٠١٤ بدائرة محافظة الدقهلية

- واقع الطفلة / ((نجلته)) كرهاً عنها مستغلاً سلطته ع
باعتباره من أصولها ((والدها)) حال كونها قاصراً لم تبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية م
عمرها ووضعت وليدتها نتيجة لذلك الاغتصاب على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً :- ترفع الأوراق للسيد الأستاذ المستشار / المحامي العام لنيابة الكلية - رفقة قائمتنا - للتفضل من سيادته بالنظر .

وكيل النيابة الكلية

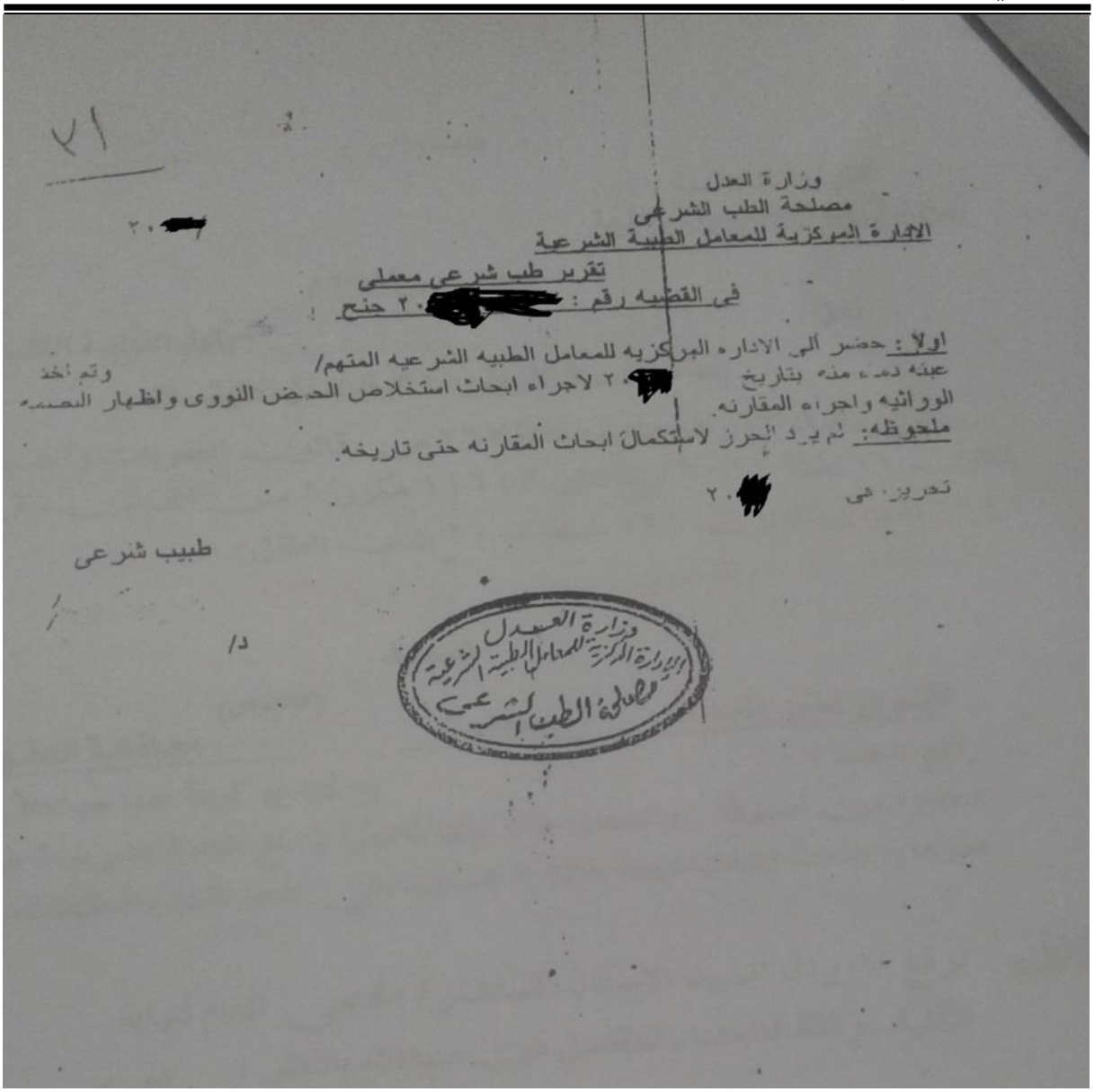

٢١

وزارة العدل
مصلحة الطب الشرعى
الادارة المركزية للمعامل الطبية الشرعية

٢٠[redacted]

تقرير طب شرعى معملى
فى القضيه رقم : [redacted] ٢٠ جنح

اولا : حضر الى الاداره المركزيه للمعامل الطبيه الشرعيه المتهم/ [redacted] وتم اخذ عينه دمء منه بتاريخ [redacted] ٢٠ لاجراء ابحاث استخلاص الحمض النووى واظهار البصمه الوراثيه واجراء المقارنه.

ملحوظه: لم يرد الجرز لاستكمال ابحاث المقارنه حتى تاريخه.

تحريرا فى [redacted] ٢٠

طبيب شرعى

د/

وزارة العدل
الإدارة المركزية للمعامل الطبية الشرعية
مصلحة الطب الشرعى

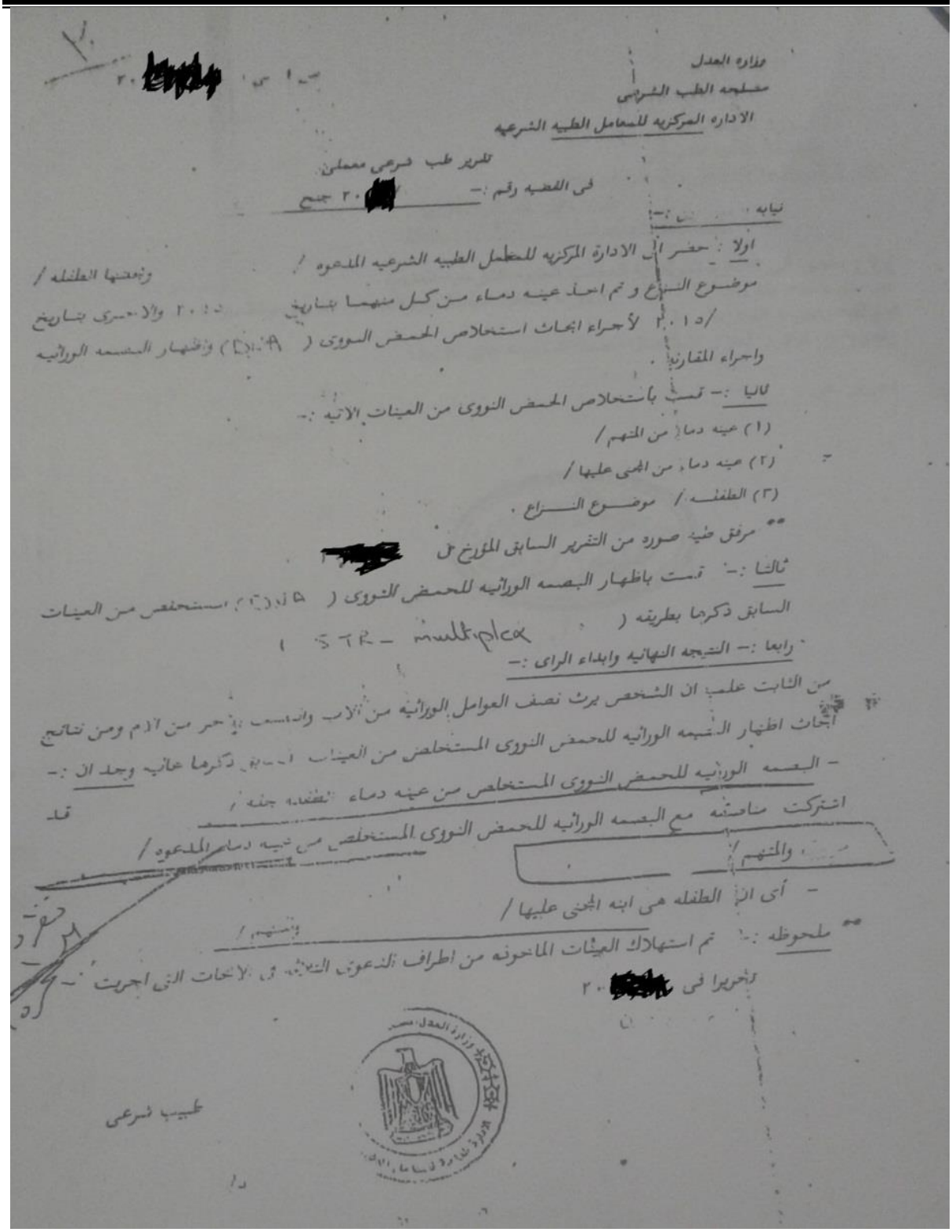

وزاره العدل
مصلحه الطب الشرعى
الاداره المركزيه للمعامل الطبيه الشرعيه

تقرير طب شرعى معملى
فى القضيه رقم :- [redacted] جنح

نيابه :-

اولا :- حضر الى الاداره المركزيه للمعامل الطبيه الشرعيه المدعوه / وضعتها الطفله /
موضوع النزاع و تم اخذ عينه دماء من كل منهما بتاريخ ٢٠١٥/ والاخرى بتاريخ
/٢٠١٥ لأجراء ابحاث استخلاص الحمض النووى (DNA) واظهار البصمه الوراثيه
واجراء المقارنه .

ثانيا :- قمت باستخلاص الحمض النووى من العينات الاتيه :-
(١) عينه دماء من المتهم /
(٢) عينه دماء من المجنى عليها /
(٣) الطفله / موضوع النزاع .

** مرفق طيه صوره من التقرير السابق المؤرخ [redacted]

ثالثا :- قمت باظهار البصمه الوراثيه للحمض النووى (DNA) المستخلص من العينات
السابق ذكرها بطريقه (STR - multiplex)

رابعا :- النتيجه النهائيه وابداء الراى :-

من الثابت علميا ان الشخص يرث نصف العوامل الوراثيه من الأب والنصف الاخر من الام ومن نتائج
ابحاث اظهار البصمه الوراثيه للحمض النووى المستخلص من العينات السابق ذكرها عاليه وجد ان :-
- البصمه الوراثيه للحمض النووى المستخلص من عينه دماء الطفله جنه /
اشتركت مناصفته مع البصمه الوراثيه للحمض النووى المستخلص من عينه دماء المدعوه /
والمتهم /
- أى ان الطفله هى ابنه المجنى عليها /

** ملحوظه :- تم استهلاك العينات الماخوذه من اطراف الدعوى اثناء الابحاث التى اجريت

تحريرا فى [redacted] ٢٠

طبيب شرعى

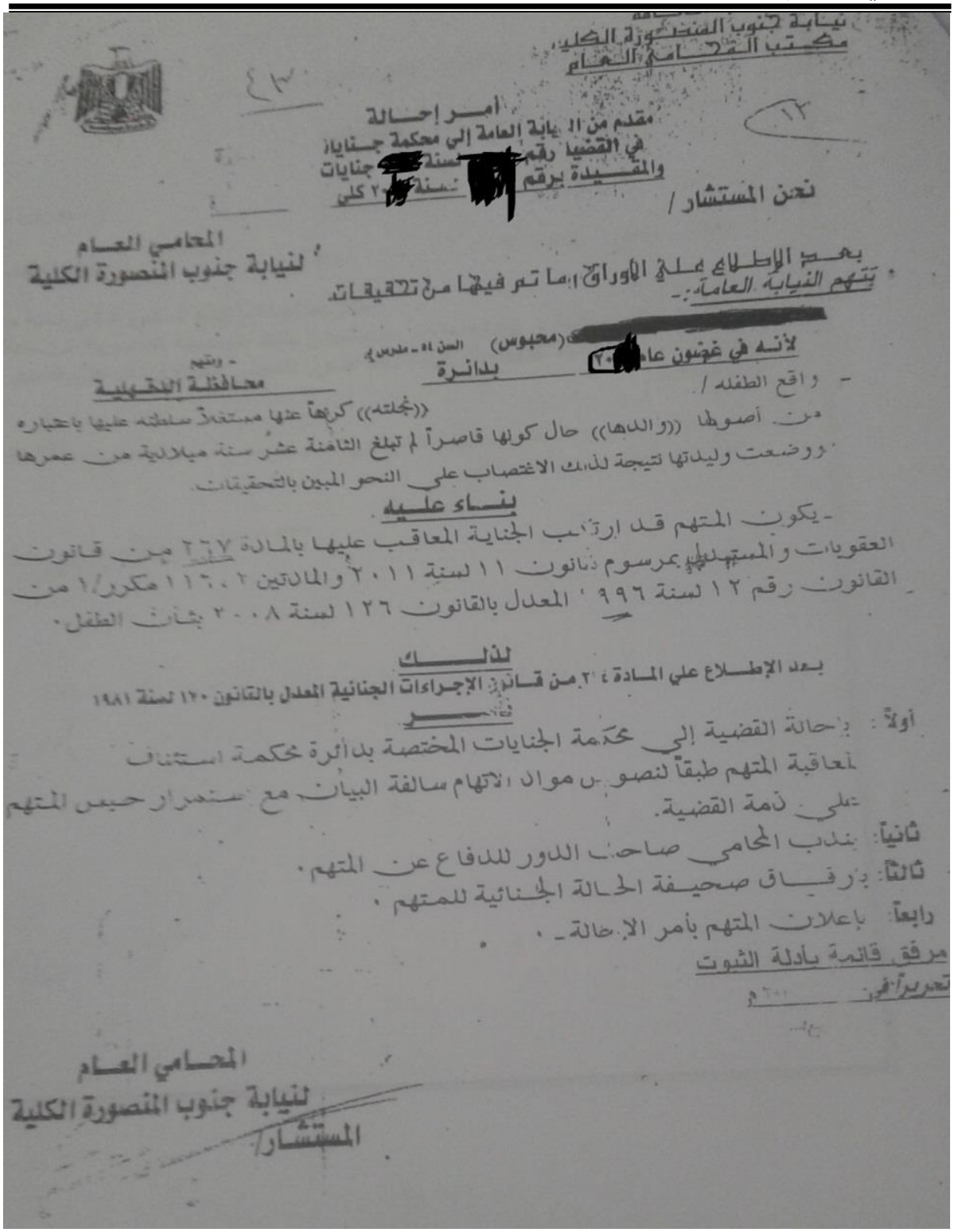

نيابة جنوب المنصورة الكلية
مكتب المحامي العام

٤٣

١٢

أمـــر إحـــالة
مقدم من النيابة العامة إلى محكمة جنايات
في القضية رقم [redacted] لسنة جنايات
والمقيدة برقم لسنة ٢٠ كلي

نحن المستشار /

المحامي العام
لنيابة جنوب المنصورة الكلية

بعد الإطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات.

تتهم النيابة العامة:-

[redacted] (محبوس) السن ١٤ - مدرس
بدائرة
- ومقيم
محافظة الدقهلية

لأنه في غضون عام ٢٠[redacted]

- واقع الطفله /

من أصولها ((والدها)) حال كونها قاصراً لم تبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية من عمرها ووضعت وليدتها نتيجة لذلك الاغتصاب على النحو المبين بالتحقيقات.

بنـاء عليـه

- يكون المتهم قد ارتكب الجناية المعاقب عليها بالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات والمستبدلة بمرسوم بقانون ١١ لسنة ٢٠١١ والمادتين ١١٦ مكرر/١ من القانون رقم ١٢ لسنة ٩٩٦ ' المعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الطفل.

لذلـــك

بعد الإطلاع على المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٨١

قـــرر

أولاً: بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بدائرة محكمة استئناف لمعاقبة المتهم طبقاً لنصوص مواد الاتهام سالفة البيان مع استمرار حبس المتهم على ذمة القضية.

ثانياً: بندب المحامي صاحب الدور للدفاع عن المتهم.

ثالثاً: بإرفاق صحيفة الحالة الجنائية للمتهم.

رابعاً: بإعلان المتهم بأمر الإحالة.

مرفق قائمة بأدلة الثبوت

تحريراً في [redacted]٢٠١م

المحامي العام
لنيابة جنوب المنصورة الكلية
المستشار/

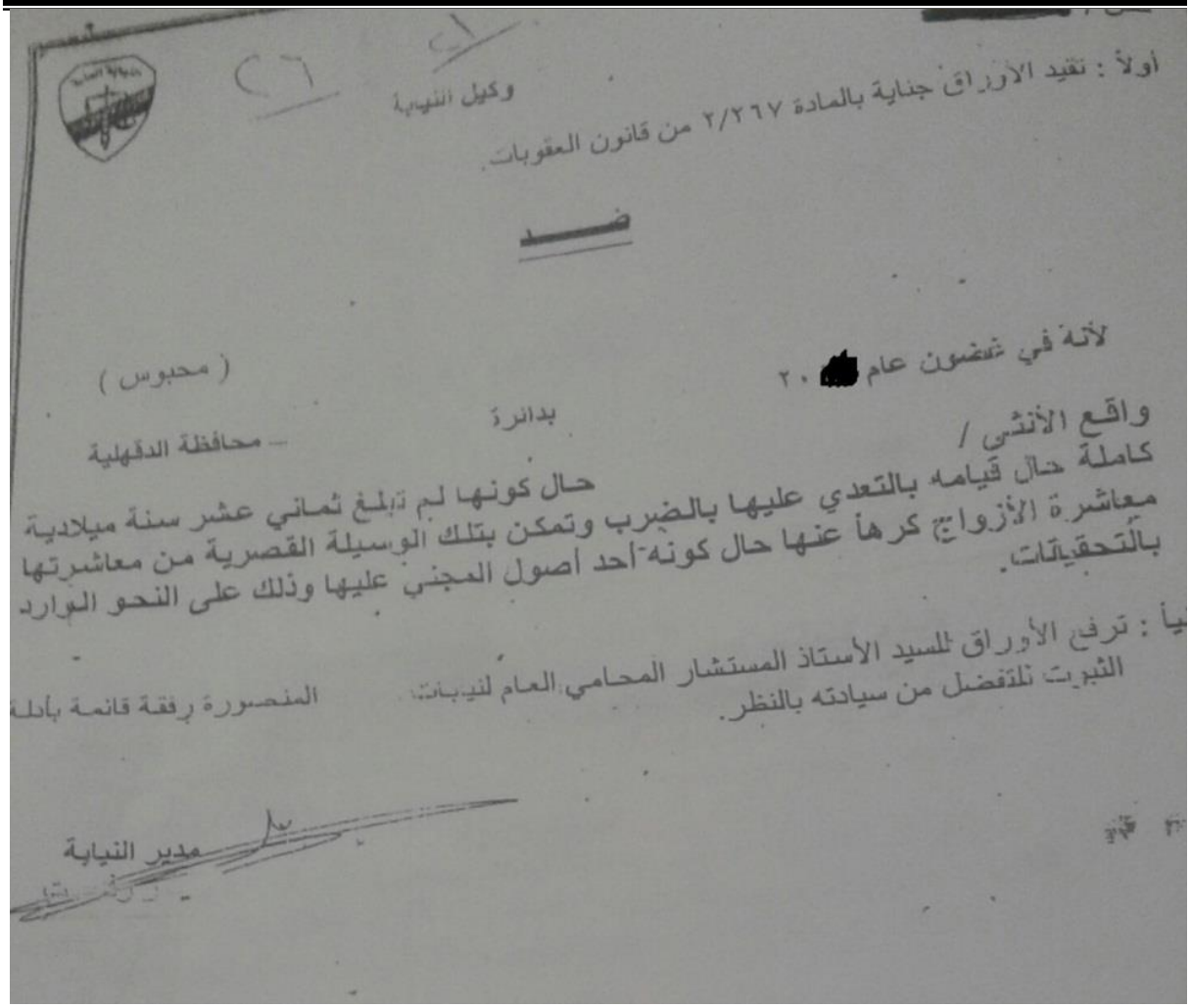

أولاً : تقيد الأوراق جناية بالمادة ٢/٢٦٧ من قانون العقوبات.

وكيل النيابة

ضـــد

(محبوس)

لأنه في شهر عام [redacted] ٢٠

بدائرة

محافظة الدقهلية

واقع الأنثى /

حال كونها لم تبلغ ثماني عشر سنة ميلادية كاملة حال قيامه بالتعدي عليها بالضرب وتمكن بتلك الوسيلة القصرية من معاشرتها معاشرة الأزواج كرهاً عنها حال كونه أحد أصول المجني عليها وذلك على النحو الوارد بالتحقيقات.

ثانياً : ترفع الأوراق للسيد الأستاذ المستشار المحامي العام لنيابات

المنصورة رفقة قائمة بأدلة الثبوت للتفضل من سيادته بالنظر.

مدير النيابة

محضر شرطة خاص بالحالة رقم (٢) ضحايا الإتجار بالبشر

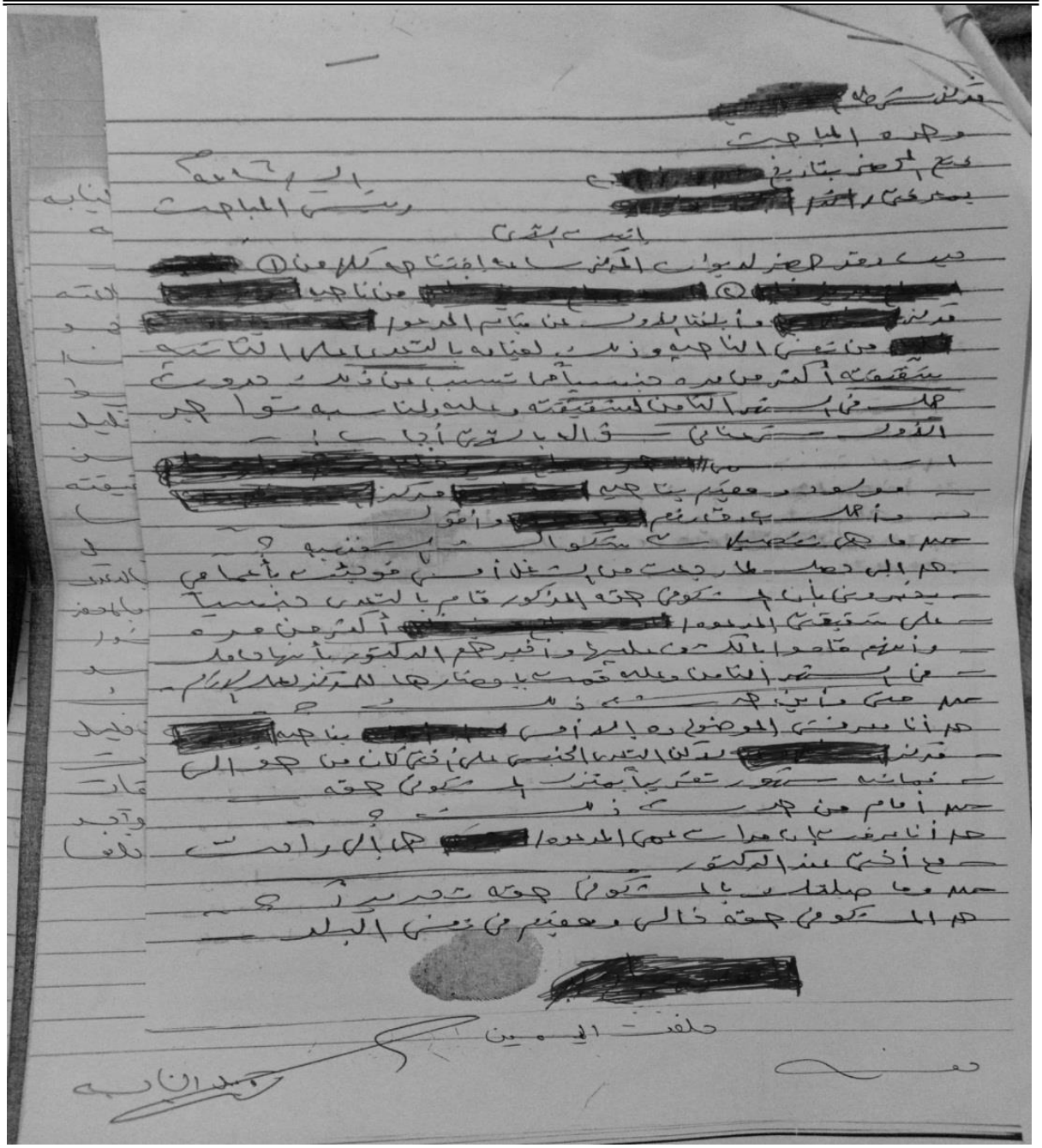

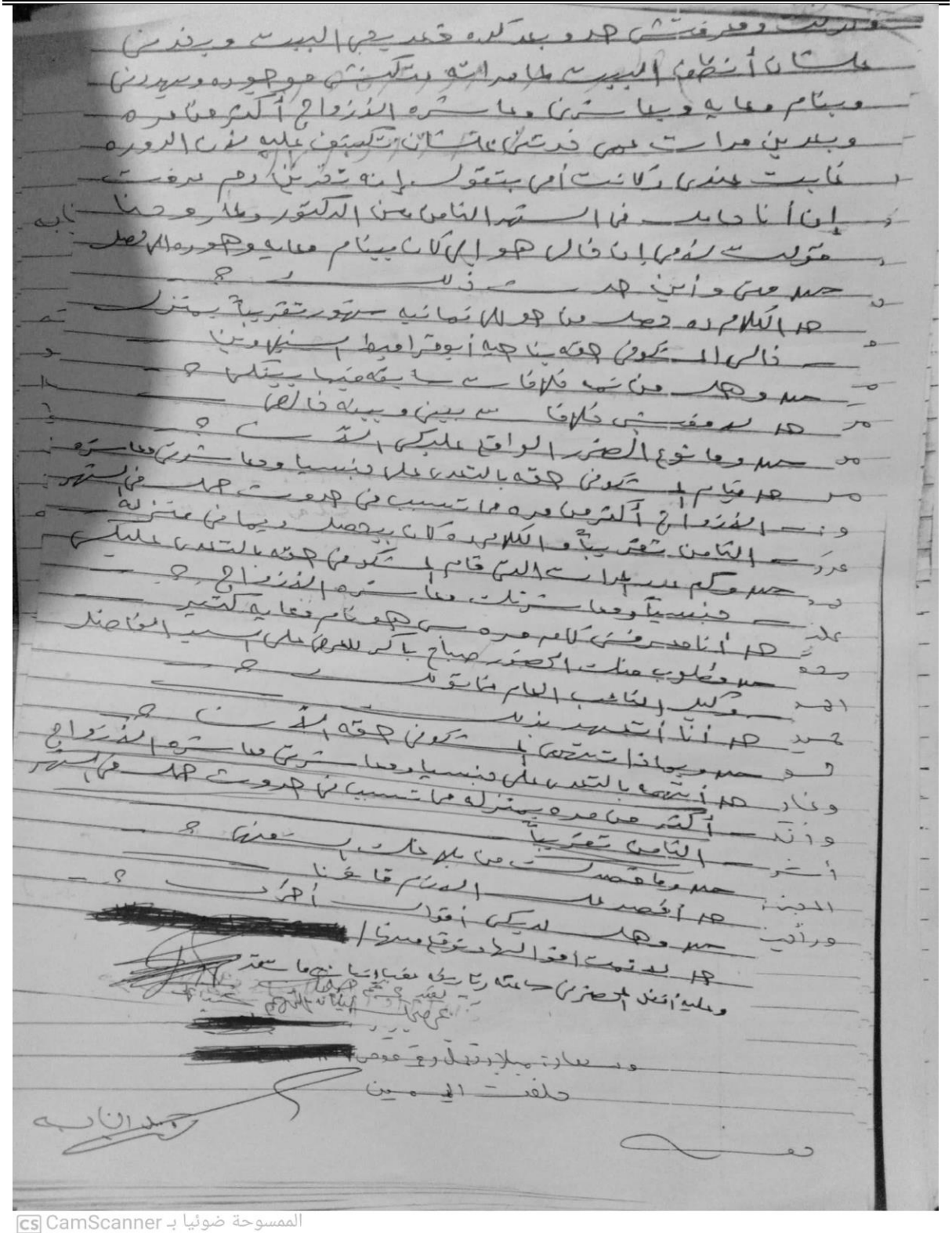

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكم محكمة جنايات المنصورة خاص بالحالة رقم (٣) ضحايا الإتجار بالبشر

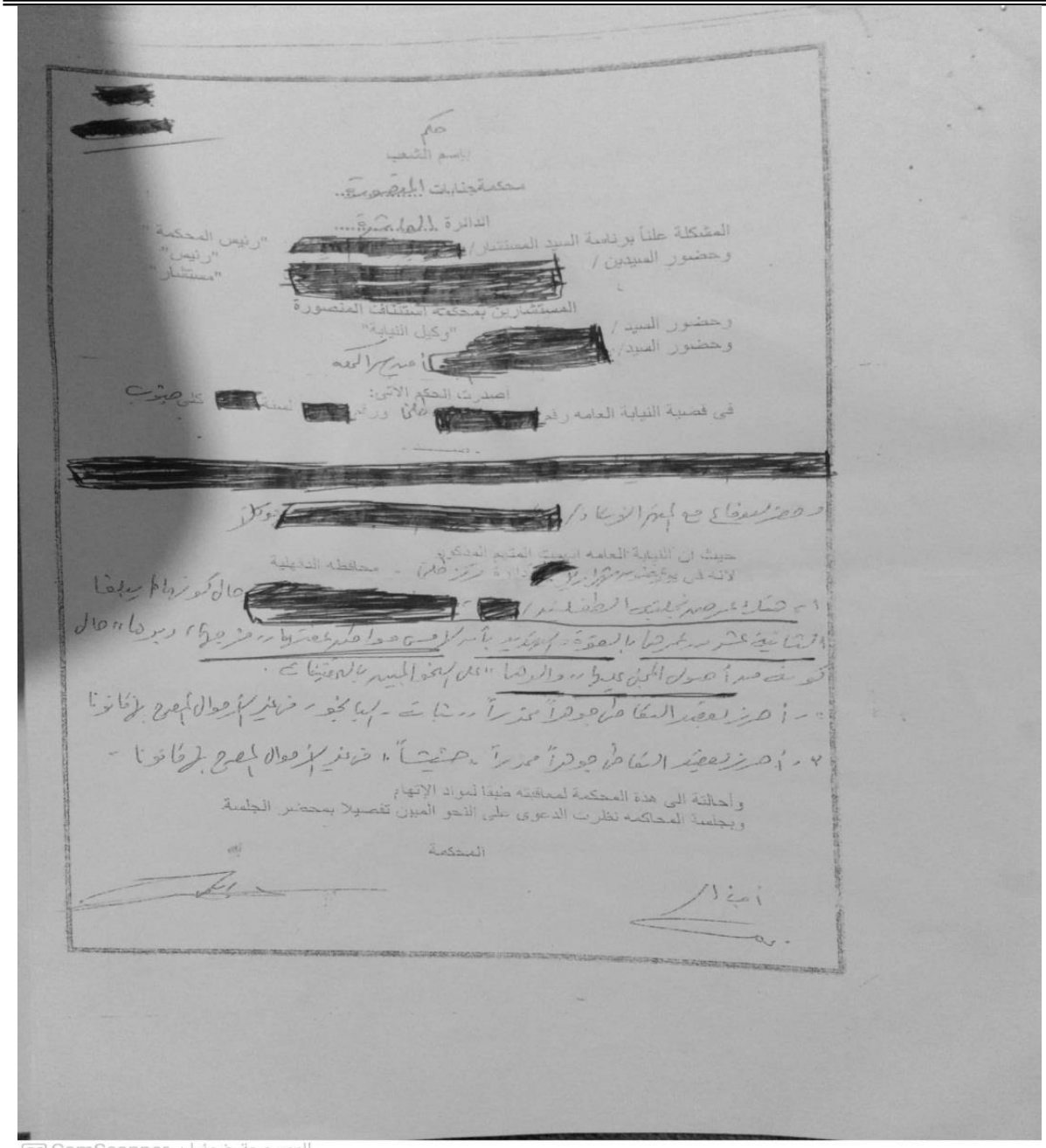

باسم الشعب

محكمة جنايات [illegible]

الدائرة [illegible]

المشكلة علناً برئاسة السيد المستشار / "رئيس المحكمة"
وحضور السيدين / "رئيس" "مستشار"

المستشارين بمحكمة استئناف المنصورة

وحضور السيد / "وكيل النيابة"
وحضور السيد / أمين السر

أصدرت الحكم الاتي:

في قضية النيابة العامة رقم [illegible] لسنة [illegible] كلي جنوب

[illegible]

حيث ان النيابة العامة [illegible] محافظة الدقهلية

لانه في يوم [illegible]

[illegible]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

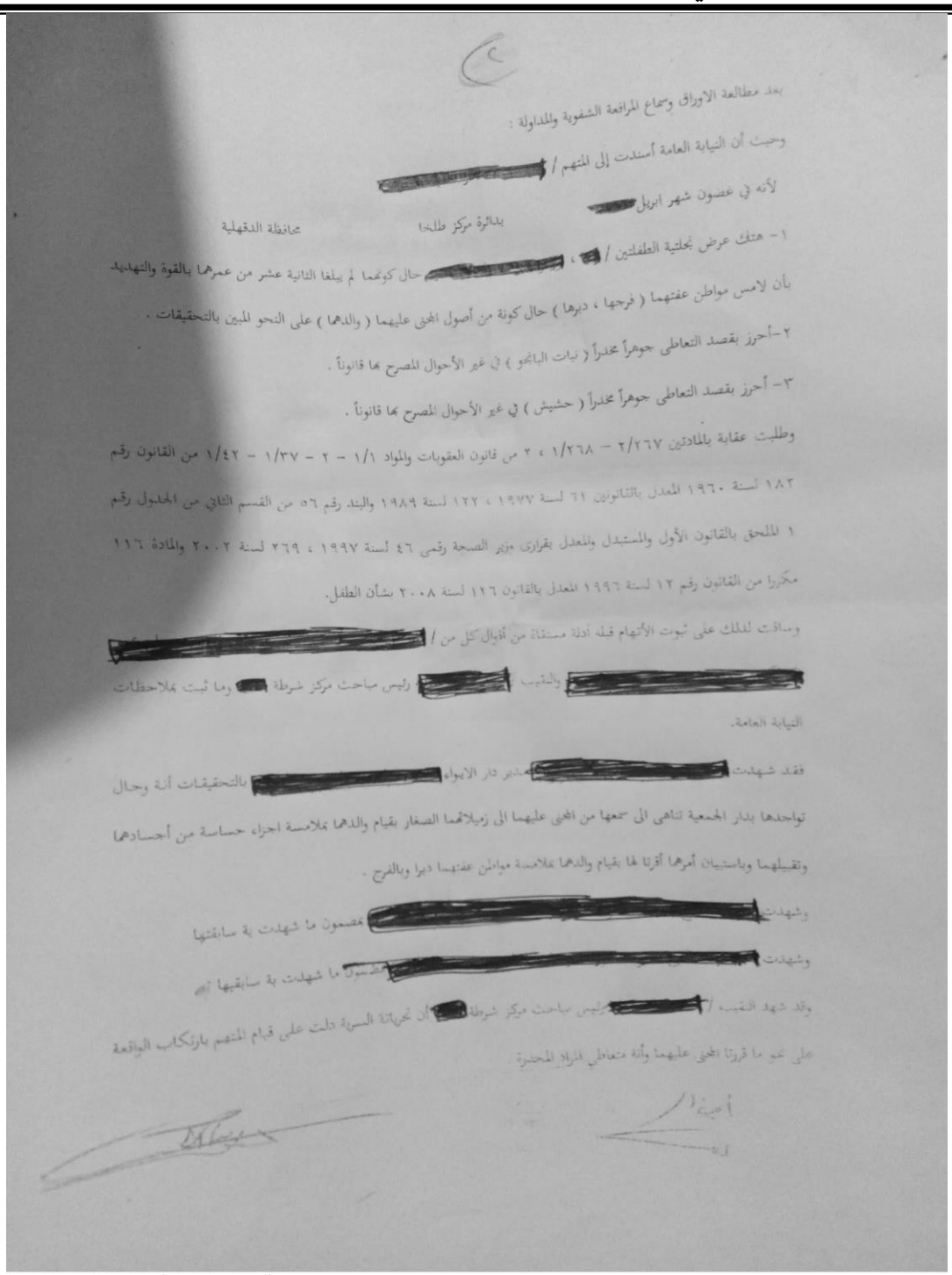

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة :

وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم /

لأنه في عصون شهر ابريل

بدائرة مركز طلخا محافظة الدقهلية

١- هتك عرض بجلتية الطفلتين /

حال كونهما لم يبلغا الثانية عشر من عمرهما بالقوة والتهديد بأن لامس مواطن عفتهما (فرجها ، دبرها) حال كونهما من أصول المجنى عليهما (والدهما) على النحو المبين بالتحقيقات .

٢-أحرز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً (نبات البانجو) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

٣- أحرز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وطلبت عقابة بالمادتين ٢/٢٦٧ - ١/٢٦٨ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ - ٢ - ١/٣٧ - ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل والمعدل بقراري وزير الصحة رقمي ٤٦ لسنة ١٩٩٧ ، ٢٦٩ لسنة ٢٠٠٢ والمادة ١١٦ مكررا من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الطفل.

وساقت لذلك على ثبوت الأتهام قبله أدلة مستقاة من أقوال كل من /

والمقدم رئيس مباحث مركز شرطة وما ثبت بملاحظات النيابة العامة.

فقد شهدت مدير دار الايواء بالتحقيقات أنة وحال تواجدها بدار الجمعية تناهى الى سمعها من المجنى عليهما الى زميلاتهما الصغار بقيام والدهما بملامسة اجزاء حساسة من أجسادهما وتقبيلهما وباستبيان أمرهما أقرتا لها بقيام والدهما بملامسة مواطن عفتهما دبرا وبالفرج .

وشهدت بمضمون ما شهدت به سابقتها

وشهدت بمثل ما شهدت به سابقيها

وقد شهد المقدم / رئيس مباحث مركز شرطة بأن تحرياتنا السرية دلت على قيام المتهم بارتكاب الواقعة على نحو ما قررتا المجنى عليهما وأنة متعاطي المواد المخدرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner